

أعضاء مجلس الإدارة



حمد سالم محمد العامري
عضو مجلس الإدارة



علي سعيد بن سليم الفلاسي
عضو مجلس الإدارة



مارتن لي إيدلمان
عضو مجلس الإدارة



خليفة عبدالله خميس الرميثي
عضو مجلس الإدارة



وليد أحمد المقرب المهيري
عضو مجلس الإدارة



مريم سعيد أحمد سعيد غباش
نائب رئيس مجلس الإدارة



معالي محمد خليفة المبارك
رئيس مجلس الإدارة

يشغل حمد العامري منصب نائب رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لدى شركة «تروجان القابضة»، وهو يتمتع بخبرة واسعة في مجال الأعمال الإنشائية والمقاولات، إلى جانب خبرته في مجال تنمية الأعمال والإدارة، ويشغل حالياً العامري منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة ألفا طيبي القابضة ش.م.ع. ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الجرافات البحرية الوطنية ش.م.ع. وعضو مجلس إدارة كل من: شركة أرابيك القابضة ذ.م.م. و شركة أرابيك القابضة ش.م.ع. ومن الجدير بالذكر، أن العامري حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من الجامعة الأمريكية في دبي، وحاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الكندية.

يشغل علي الفلاسي حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة «هيدرا المقارية» منذ العام 2009. وقد شغل الفلاسي سابقاً منصب وكيل العمليات في الدائرة الخاصة لسمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حيث أشرف على كافة أنشطة قسم العمليات آنذاك. ويحمل السيد الفلاسي عضوية مجلس إدارة شركة «ريسكو» وشركة صروح المقارية ش.م.ع. و«البنك التجاري الدولي»، إلى جانب العديد من الشركات التي تعمل في المجالات الصناعية والمقارية والتمويل وغيرها من المجالات. ويحمل السيد الفلاسي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الشارقة، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم - مجال الإنتاج وإدارة العمليات من جامعة ولاية كاليفورنيا، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات العربية المتحدة.

يُعد مارتن لي إيدلمان مستشاراً لشركة غروف ريل استيت بارتنرز، والشركات التابعة وشركة «مبادلة»، الذراع الاستثماري الاستراتيجي لحكومة أبوظبي. وتتركز ممارساته على مشاريع عقارية تطويرية ضخمة بالإضافة إلى صفقات دمج واستحواذ الشركات. ويشغل السيد مارتن منصب عضو في مجلس إدارة «شركة بلاكستون للائتمان العقاري» و«شركة إيه إم دي» وشركة «أكويوتي كومونولث تراست»، و«مؤسسة جاكبي روبنسون» و«صندوق إنتربيد فولين هيروز» و«مؤسسة فيشر هاوس» و«معهد ومهرجان تريبيكا السينمائي». ويحمل السيد «إيدلمان» درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة برينستون، وشهادة في القانون من جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

خليفة الرميثي هو المدير التنفيذي لوحدة عقارات الإمارات لدى شركة مبادلة للاستثمار «مبادلة»، ولديه خبرة تزيد عن 18 عاماً في مجال الإستثمار وقطاع الطاقة. وهو رئيس مجلس إدارة شركة «الإمارات لتعليم قيادة السيارات ش.م.ع.»، نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لأنابيب البترول «سوميد» في مصر، وعضو مجلس إدارة كل من «مجموعة ديبا» منذ 2015، و«شركة طاقة الخليج البحرية»، وشركة أبوظبي الوطنية للتكامل «تكافل» منذ 2008، و«شركة تكست ديكيد» من عام 2019.

شغل منصب المدير التنفيذي لإدارة النقل والتخزين في القطاع البترولي والبتروكيماويات في شركة مبادلة للإستثمار وكذلك منصب مدير دائرة إستثمارات التكبير والبتروكيماويات والإستثمارات المتنوعة في شركة الإستثمارات البترولية الدولية «أبييك». خليفة الرميثي حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال في تخصص العلوم المالية من «جامعة بورتلاند» في الولايات المتحدة.

يشغل سعادة وليد المقرب المهيري منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة «مبادلة للاستثمار». ويتولى بحكم هذا المنصب مسؤولية الإشراف على محافظة الإستثمارات الشركة، وإلى جانب ذلك يتولى سعادة وليد المهيري منصب الرئيس التنفيذي لقطاع الإستثمارات البديلة والبنية التحتية في الشركة، حيث يشرف على وحدات الأعمال التابعة للقطاع، والتي تشمل كلاً من «مبادلة للرعاية الصحية»، و«مبادلة للعقارات والبنية التحتية»، و«مبادلة للاستثمارات المالية». ويتولى سعادة وليد المهيري منصب رئيس مجلس الإدارة في مستشفى «كليفلاند كلينك أبوظبي»، وهو عضو مجلس الأمناء في «كليفلاند كلينك» في الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس مجلس إدارة شركة «الواحة كابينال ش.م.ع.». وعضو في مجلس الإدارة في كل من: «بنك أبوظبي الأول ش.م.ع.»، وشركة «نون دوت كوم»، وشركة «تمكين أبوظبي»، و منصة «هب71»، وشركة إنفستكورب القابضة (Investcorp). وهو حاصل على درجة الماجستير في السياسة العامة من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة البكالوريوس في العلوم، تخصص الشؤون الخارجية من جامعة جورج تاون.

تشغل مريم غباش منصب مدير في دائرة الفرص الخاصة العالمية في مجلس أبوظبي للاستثمار، وكانت قبل ذلك مساعداً للاستثمار ضمن فريق الملكية الخاصة في بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط. وهي عضو مجلس إدارة كل من «شركة الإمارات للإتصالات (اتصالات)» و«شركة أدنوك للتوزيع ش.م.ع.» و«مصرف الإمارات للتنمية». وقد شغلت غباش سابقاً عضوية مجالس إدارة «بنك أبوظبي الوطني» و «مصرف الهلال» و «شركة أبوظبي الوطنية للتكامل (وطنية)». تحمل غباش شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من وارتن، جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد اجتازت بنجاح برنامج الإدارة العامة من كلية هارفارد للأعمال "Harvard Business School".

يشغل معالي محمد المبارك حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة الدار المقارية ش.م.ع. وقبل تعيينه كرئيس لمجلس إدارة الشركة، شغل معاليه منصب نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي لإدارة المحافظ لدى الشركة، وشكل معاليه جزءاً لا يتجزأ من مسيرة تطوّر الأعمال والعمليات التشغيلية الخاصة بشركة الدار المقارية ش.م.ع. إلى جانب عملية النمو السريع التي شهدتها الشركة في مجالات المبيعات والتأجير والتطوير العقاري، ووحدات إدارة الأصول والمرافق. قبل انضمامه إلى شركة الدار المقارية ش.م.ع. عمل معالي محمد المبارك في إدارة الاستثمار والمؤسسات لدى بنك باركليز كابتال في لندن، مركزاً على قطاعات التمويل والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يشغل معالي محمد المبارك حالياً عضوية المجلس التنفيذي في إمارة أبوظبي، كما أنه يشغل رئاسة مجلس إدارة عدد من المؤسسات العامة والخاصة، بما فيها دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي و«شركة ميرال لإدارة العقارات ذ.م.م.» و«إيمج نيشن» و«شركة أكاديميات الدار ذ.م.م.». ويحمل معالي محمد المبارك درجة البكالوريوس في تخصص مزدوج في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة نورث إيسترن، الولايات المتحدة الأمريكية.

الإدارة التنفيذية



طلال الذيابي

الرئيس التنفيذي لمجموعة الدار العقارية



غريغ فيوار

رئيس المالية والاستدامة



جاسم صالح بوضيع

الرئيس التنفيذي - الدار للاستثمار



بيان حسان الحوسني

مدير تنفيذي - الموارد البشرية والأداء



إيما أوبراين

المستشار العام



جوناثان إيميري

الرئيس التنفيذي - جوناثان إيميري

يشغل طلال الذيابي منصب الرئيس التنفيذي لشركة الدار العقارية. وكان يشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي للتطوير، والمدير التنفيذي لإدارة الأصول، بالإضافة إلى عدد من المناصب العليا الأخرى في الشركة.

كما يشغل طلال حالياً العديد من المناصب الإدارية العليا حيث أنه رئيس مجلس إدارة شركة «الدار للاستثمار»، ورئيس مجلس إدارة شركة «الدار للمقاربات»، ورئيس مجلس إدارة شركة «مساندة»، ونائب رئيس مجلس الإدارة في «الدار لتعليم». كما أنه عضو مجلس إدارة في مؤسسات عدة تشمل «ميرال لإدارة الأصول»، و «شركة أبوظبي لإدارة رياضة السيارات»، و «صندوق الوطن». بالإضافة إلى هيئة أبوظبي للإسكان، و«غرفة تجارة وصناعة أبوظبي».

يحمل الذيابي شهادة في الهندسة الكهربائية من جامعة ميلبورن في أستراليا.

يشغل جاسم صالح بوضيع منصب الرئيس التنفيذي - الدار للاستثمار، وهو يتمتع بخبرة تتجاوز 15 عاماً في مجالات الإدارة المالية والاستثمار، حيث شغل عدداً من المناصب المرموقة لدى مجموعة من المؤسسات والشركات الخاصة والحكومية في أبوظبي. وقبل انضمامه لشركة الدار العقارية، شغل السيد بوضيع منصب الرئيس المالي للشركة القابضة العامة (صناعات)، كما كان الرئيس التنفيذي لشركة أراضى العقارية. وخلال مسيرته المهنية، شغل السيد بوضيع منصب نائب رئيس أول في شركة أبوظبي للاستثمار، كما عمل مديراً للمحافظ الاستثمارية مع التركيز على الأسهم الأوروبية لمدة سبع سنوات في جهاز أبوظبي للاستثمار. حصل السيد بوضيع على شهادة محلل مالي قانوني (CFA)، وعلى درجة الماجستير في الإدارة المالية من كلية لندن للأعمال (London Business School) في المملكة المتحدة.

تشغل بيان الحوسني منصب المدير التنفيذي للموارد البشرية والأداء لدى شركة الدار العقارية، حيث تتولى الإشراف على تجربة الموارد البشرية لضمان رحلة سلسلة لكافة الموظفين، بما في ذلك وضع خطط التطوير الوظيفي الواضحة، كما أنها تمتلك خبرة واسعة في التغيير والتطوير المؤسسي، وجذب الكوادر المؤهوبة والاحتفاظ بالكفاءات والخبرات، وإدارة الأداء. فضلاً عن ذلك، تقود الحوسني تنفيذ استراتيجية التوطين المعتمدة لدى الشركة، وذلك تماشياً مع المبادرات الحكومية ورؤية الشركة المتمثلة في ترسيخ مكانتها كهيئة عمل مثالية تتوافر فيه كافة المقومات والإمكانات اللازمة. انضمت الحوسني إلى شركة الدار العقارية في عام 2005، حيث أدارت سلسلة من صفقات الدمج والاستحواذ الاستراتيجية بنجاح تام وذلك من منظور الكوادر البشرية وسياسات التغيير والتطوير المؤسسي. وكانت الحوسني أول امرأة تنضم إلى لجنة الإدارة التنفيذية التابعة للشركة، كما أنها نائب رئيس مجلس إدارة الدار للفنادق والضيافة، وعضو في مجلس إدارة شركتي «الدار للتعليم» و«خدمة». تخرجت الحوسني من كلية التقنية العليا في تخصص إدارة الأعمال، كما أنها حاصلة على شهادة الاعتماد من معهد تشارترد للأفراد والتنمية (CIPD).

تشغل إيما أوبراين منصب المستشار العام لدى شركة الدار، وتدرج تحت مسؤولياتها إدارة الشؤون القانونية والحوكمة المؤسسية. انضمت إيما إلى شركة الدار عام 2014، بعدما أمضت سنوات من العمل لدى عدد من مكاتب المحاماة العالمية في كل من أبوظبي ولندن. وقدمت إيما خدماتها الاستشارية ضمن مجموعة واسعة من صفقات الدمج والاستحواذ والتحكيم الدولي وغير ذلك من شركات مؤسسات القطاع العام والخاص والمشاريع التنموية الضخمة.

تخرجت إيما من جامعتي برمينغهام وغرب إنجلترا في المملكة المتحدة، وهي محامية في المحاكم العليا في كل من إنجلترا وويلز.

يشغل جوناثان إيميري منصب الرئيس التنفيذي - الدار للتطوير، ويتولى مسؤولية الإشراف على جميع أنشطة التطوير في الشركة.

يمتلك إيميري خبرة عالمية تمتد لأكثر من 30 عاماً في قطاع المقاربات، إذ شغل سابقاً مناصب عليا في عدد من أكبر شركات التطوير العقاري في العالم، مثل المدير الإداري لشركة هامرسون في بريطانيا، والمدير العام للتطوير والمجتمعات في شركة ماجد الفطيم. كما عمل إيميري في شركة ليندليز، وهي شركة إنشاءات وعقارات وبنى تحتية عالمية، حيث تولى منصب الرئيس التنفيذي للعمليات السكنية على مستوى العالم، والمدير الإداري للمقاربات في أوروبا، وقبل ذلك المدير الإداري لقسم التطوير في أستراليا.

ومن الجدير بالذكر أن إيميري خريج جامعة توتنهام تربيت بالملكة المتحدة، كما درس في عدد من المؤسسات الأكاديمية الأخرى، بما في ذلك كلية هيللي للإدارة، وجامعة هارفارد، ومعهد الدراسات العليا إنسياد، كما كان أستاذاً زائراً في جامعة ييل.

تقرير حوكمة الشركات

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

تمهيد

التزاماً من شركة الدار العقارية ش.م.ع بما نصّ عليه قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03/ر.م) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، تقوم الشركة بشكل سنوي بإصدار تقرير الحوكمة الذي يعكس حرص الشركة الشديد على التطبيق الأمثل والسليم لقواعد الحوكمة، ويظهر بجلاء تصافر الجهود المشتركة المبذولة من قبل مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية وموظفيها في سبيل ذلك.

يعتبر مجلس إدارة الشركة وجود نظام محكم للحوكمة من الركائز الأساسية لازدهار شركة الدار العقارية ونموها على المدى البعيد، حيث يلتزم المجلس بتعزيز القيمة التي تنعكس على المساهمين بشكل مباشر ومستمر، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الأطراف المعنية من مساهمين وموظفين وموردين وعملاء وشركاء العمل، وكذلك المجتمعات التي تعمل فيها الشركة.

يمثل المساهمون أعلى مستويات الحوكمة، ويحدد النظام الأساسي للشركة الإطار الذي يجب أن تعمل من خلاله شركة الدار العقارية باعتبارها شركة مساهمة عامة، حيث يأخذ إطار الحوكمة في الشركة بعين الاعتبار تطبيق المبادئ المتبعة والمعايير المحددة من قبل كل من: هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وكذلك القانون الاتحادي رقم (02) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، وذلك من أجل وضع سياسة الشركة ومتطلباتها وتطلعاتها.

1. تطبيق الحوكمة في شركة الدار العقارية

يعتبر مجلس الإدارة مكلفاً ومسؤولاً أمام مساهمي الشركة عن ضمان تماشي أهداف الشركة مع توقعات المساهمين وطموحاتهم، كما أنه مكلف بضمان فعالية أعمال إدارة الشركة، مع التركيز على أن تتفق أهداف الشركة مع المتطلبات التشريعية وقواعد السلوك المهني المحددة من قبل كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

تمثلت الخطوة الأولى على صعيد تطبيق نظام فِقال لحوكمة الشركات من خلال رسم ملامح إطار الحوكمة وتطويره، كي يمثل آلية فعّالة تسهم بكفاءة عالية في إتمام هذا التطبيق الأمثل لإطار الحوكمة، وفي سياق الجهود الرقابية الدؤوبة لقياس مدى فعالية تطبيق نظام حوكمة الشركة، يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية لإطار الحوكمة، وإجراء التعديلات اللازمة لعناصره (حيثما دعت الحاجة)، وذلك لضمان توافقه مع الضوابط التنظيمية وبيئة الأعمال المتغيرة.

ويوضح الرسم البياني التالي إطار الحوكمة والعناصر الرئيسية الناتجة عن عملية تطبيق نظام حوكمة الشركات:

هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية		
المساهمون		
لجنة الترشيحات والمكافآت	مجلس الإدارة	لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال
اللجنة التنفيذية		إدارة الرقابة الداخلية
		مدقق الحسابات الخارجي
الإدارة التنفيذية		

وكما هو موضح أعلاه، فإن عملية تطبيق نظام الحوكمة تنطوي على مستويات مختلفة تشمل: مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، نظام الرقابة الداخلية.

يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية فيما يتعلق بتطبيق معايير ونظم الحوكمة في الشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة المتطلبات والضوابط القانونية والتنظيمية لهذه النظم، وتطبيق أرقى المعايير العالمية في هذا المجال، وسنعرض فيما يلي نظرة عامة تتعلق بالعناصر الخاصة بحوكمة الشركات على مستوى مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، ونظام الرقابة الداخلية وضابط الامتثال.

1.1 عناصر الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة

تتضمن العناصر الأساسية لحوكمة الشركة على مستوى مجلس الإدارة مجموعة من اللوائح التي تحدد الإطار العام لأهداف ومسؤوليات وإطار عمل مجلس الإدارة واللجان المبنقة عنه، حيث تشمل هذه العناصر ما يلي:

- ميثاق مجلس الإدارة.
- ميثاق لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال.
- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت.
- ميثاق اللجنة التنفيذية.
- ميثاق قواعد السلوك المهني.
- جدول التفويضات.

1.2 عناصر الحوكمة المتعلقة بالإدارة التنفيذية

تتولى الإدارة التنفيذية تطبيق استراتيجية الشركة وإدارة الأعمال اليومية فيها وفقاً لحطة العمل المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ويكون للإدارة التنفيذية صلاحية إدارة شؤون الشركة وأعمالها، مع مراعاة حماية مصالح المساهمين، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية وتلبية احتياجات العمليات اليومية بشكل عملي. إلى جانب جدول التفويضات، تشمل العناصر الأساسية لحوكمة الشركة على مستوى الإدارة التنفيذية مجموعة من اللوائح التي تحدد الإطار العام لأهداف الإدارة التنفيذية ومسؤولياتها، والمهام الموكلة لها، وهي كالآتي:

- ميثاق لجنة الإدارة التنفيذية.
- ميثاق لجنة المناقصات.
- ميثاق لجنة إدارة المخاطر.
- ميثاق قواعد السلوك المهني.

1.3 عناصر الحوكمة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية

وضع مجلس إدارة الشركة الأسس والقواعد التنظيمية لعمل الشركة على نحو يجعل جميع الموظفين على دراية تامة بأهمية نظام الرقابة الداخلية، مما يسهم في مشاركتهم في ضمان استمرارية هذا النظام بفعالية كبيرة.

وتتضمن العناصر الرئيسيّة لنظام الرقابة الداخلية:

- وضع وإقرار السياسات والمواثيق واللوائح التي تضبط أعمال الشركة وأنشطتها على مستوى كافة إداراتها وأقسامها، وذلك بالتنسيق مع مركز التميز لحدى الشركة.
- المدقق الخارجي وإدارة الرقابة الداخلية.
- مساهمي الشركة والجمعية العمومية.
- المسؤولية الاجتماعية للشركة.
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- الإفصاح المستمر للسوق.

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

تقرير حوكمة الشركات 2021، الصادر عن شركة الدار العقارية، والذي يوضح مدى التزام الشركة بالالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها، والالتزام بالشفافية والمصداقية، والالتزام بالبيئة والمجتمع، والالتزام بالحوكمة.

تقرير حوكمة الشركات 2021، الصادر عن شركة الدار العقارية، والذي يوضح مدى التزام الشركة بالالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها، والالتزام بالشفافية والمصداقية، والالتزام بالبيئة والمجتمع، والالتزام بالحوكمة.

تقرير حوكمة الشركات 2021، الصادر عن شركة الدار العقارية، والذي يوضح مدى التزام الشركة بالالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها، والالتزام بالشفافية والمصداقية، والالتزام بالبيئة والمجتمع، والالتزام بالحوكمة.

2. تعاملات وتداولات أعضاء مجلس إدارة الشركة وأقاربهم من الدرجة الأولى في أسهم الشركة خلال العام 2021

يؤمن مجلس إدارة الشركة (إلى جانب كافة العاملين والموظفين لدى الشركة) إيماناً راسخاً بأهمية وضرورة الالتزام بالقواعد والأنظمة التي تضبط تعاملهم وتداولهم في أسهم الشركة وأية أوراق مالية تصدرها الشركة، إلى جانب حرصهم الشديد على تقديم الإفصاحات والإقرارات والالتزام في هذا الشأن في وقتها، وذلك من منطلق تبنى واتباع مبادئ تساوي الفرص، وعدم استغلال أية معلومات داخلية غير مفصح عنها بعد في تحقيق نفع شخصي أو دفع ضرر محض قد يصيبهم جزاء أية معلومات جوهرية غير مفصح عنها، الأمر الذي يعزز من ثقة المستثمرين والمساهمين، ويشجعهم على المزيد من النظر والدراسة في مشاريع الشركة، والاستثمار في أسهمها وأصولها ومشاريعها الحالية والمستقبلية.

وبناء على ما تقدم، وفي ضوء الإفصاحات المقدمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة، يبين الجدول التالي الأسهم والأوراق المالية التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الأولى (أزواجهم وأبنائهم) في رأسمال الشركة كما في 31 ديسمبر 2021، والتداولات التي تمت من قبلهم في أسهم الشركة خلال العام 2021:

الاسم	المنصب/صلة القرابة	الأسهم المملوكة كما في 31 ديسمبر 2021 (سهم)	الأسهم المملوكة من الدرجة الأولى في رأسمال الشركة (سهم)	إجمالي عمليات البيع (سهم)	إجمالي عمليات الشراء (سهم)
معالي/ محمد خليفة المبارك	رئيس مجلس الإدارة	1,275	-	-	-
السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	-	-	-
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	عضو	431,466	-	-	-
السيد/ خليفة عبدالله خميس الرميثي	عضو	-	-	-	-
السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو	1,665	-	-	-
السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي	عضو	211,580	-	-	-
السيد/ مارتن لي إيدلمان	عضو	-	-	-	-

3. مجلس الإدارة

يكمن دور مجلس الإدارة في الإشراف على أعمال الشركة وشؤونها التي يتولاها القائمون عليها، ويتولى مجلس الإدارة مسؤولية متابعة فعالية إطار الحوكمة، ومتابعة الإدارة والضوابط المطبقة في الشركة، والإشراف عليها، وقد قام المجلس بتفويض بعض الصلاحيات الموكلة له إلى اللجان المنبثقة عنه (لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال، لجنة الترشيحات والمكافآت، اللجنة التنفيذية -كما سيأتي بيانه-)، والتي تعمل وفقاً للمواثيق واللوائح المعتمدة من قبله.

كما أناط المجلس مهام الإدارة اليومية لأعمال الشركة إلى الرئيس التنفيذي وفقاً لضوابط سلطته المحددة في هذا الصدد، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويتم توثيق هذه التفويضات في جدول التفويضات الذي يخضع بدوره لمراجعة دورية لضمان التوازن والملاءمة بين مستوى الرقابة وإدارة المخاطر ومتطلبات العمل داخل الشركة، إلى جانب مواكبة المتطلبات والمستجدات والمنتقريات التي تطرأ على أنشطتها وعملياتها التشغيلية، وقد تم إجراء مراجعة شاملة وجوهرية لجدول التفويضات واعتماده من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2018/05) الذي انعقد بتاريخ 14 مايو 2018، إلى جانب إجراء بعض التعديلات والمراجعات الجزئية لبعض بنود جدول التفويضات من قبل مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية التابعة له خلال الاجتماعات التي انعقدت خلال العام 2021وفقاً لمتطلبات ومصلحة سير أعمال الشركة.

3.1 رئيس مجلس الإدارة

يتولى معالي «محمد خليفة المبارك» منصب رئيس مجلس إدارة شركة الدار العقارية ش.م.ع بناء على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2019/02) الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019، وذلك عقب عملية إعادة انتخاب وتشكيل مجلس إدارة الشركة بموجب القرار الصادر عن المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019، ويتولى رئيس المجلس مسؤولية قيادة المجلس وضمان أدائه لمسؤولياته وواجباته على نحو فعال، كما يعتبر رئيس مجلس الإدارة حلقة وصل رئيسية بين المجلس والإدارة التنفيذية، ويعمل بشكل مستمر مع الإدارة التنفيذية للشركة، ويتولى رئيس مجلس الإدارة على وجه الخصوص المهام والمسؤوليات التالية:

- ضمان عمل مجلس الإدارة بفعالية، وقيامه بمسؤولياته، ومناقشته لكافة القضايا الرئيسية والمناسبة في موعدها.
- وضع واعتماد جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة، مع الأخذ بعين الاعتبار أي مسائل يقترح الأعضاء إدراجها على جدول الأعمال.

- تشجيع كافة الأعضاء على المشاركة الكاملة والفعالة لضمان تصرف مجلس الإدارة بما يحقق مصالح الشركة، و التأكد من أداء أعضاء مجلس الإدارة مهامهم لتحقيق مصالح الشركة.
- العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتأمين التواصل الفعال مع المساهمين، ونقل آرائهم إلى مجلس الإدارة.
- عقد اجتماعات دورية مع أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بدون حضور المسؤولين التنفيذيين لدى الشركة .
- تسهيل المساهمة الفعالة لأعضاء مجلس الإدارة (خاصة غير التنفيذيين)، وإيجاد علاقات بناءة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين، والعمل على إيجا د ثقافة تشجّع النقد البناء.
- ضمان تسلّم أعضاء مجلس الإدارة جميع المعلومات اللازمة التي تتسم بالوضوح والدقة وعدم التضليل، حتى يتسنى لهم أداء مهامهم.
- ضمان خضوع مجلس الإدارة للتقييم السنوي.
- التأكد من تقييم أداء أعضاء فريق الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- ضمان مشاركة أعضاء مجلس الإدارة عند تعيينهم في برنامج تعريفّي.
- ضمان حصول أعضاء مجلس الإدارة على برامج تدريبية.
- ضمان حصول مجلس الإدارة على الوقت الكافي للتشاور وصنع القرار.
- تمثيل الشركة أمام الغير وفق أحكام قانون الشركات التجارية واللوائح الداخلية للشركة.
- الأخذ بعين الاعتبار أي مسائل يثيرها أعضاء مجلس الإدارة أو مدقق الحسابات الخارجي، والتشاور مع أعضاء المجلس والرئيس التنفيذي عند إعداد جدول أعمال المجلس، وضمان مسك سجلات خاصة بمحاضر الاجتماعات.
- ضمان عمل المجلس ولجانه بشكل ملائم، ووفق القوانين واللوائح المعمول بها.
- التأكد من حصول أعضاء مجلس الإدارة على موافقة مجلس إدارة السوق لتداول أسهم الشركة ، وفقاً للأنظمة واللوائح والسياسات المقرّرة والمعمول بها.
- التأكد من انتخاب المجلس نائباً للرئيس.
- التأكد من تسليم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع للمجلس إقرار بالمصلحة لتجنب مسائل تعارض المصالح.
- التأكد من إفصاح أعضاء مجلس الإدارة عن المعلومات والتصرفات واجبة الإفصاح عنها وفقاً للتشريعات المعمول بها في الأسواق المالية.
- إخطار الجمعية العمومية أثناء الانعقاد بالأعمال والفقود التي يكون لهاي عضو من أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة.
- دعم وتشجيع معايير حوكمة الشركات وقواعد السلوك المهني على مستوى كل من مجلس الإدارة والشركة.
- ضمان وجود قنوات اتصال فعّالة مع المساهمين وأصحاب المصالح.

3.2 اختصاصات مجلس الإدارة

وضع المجلس قائمة بالأُمور الخاضعة لرقابته (إلى جانب ما تمّ النص عليه من واجبات ومسؤوليات في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، والمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدّلة له، وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03 /ر.م) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة والتي تعتبر أموراً ذات طبيعة استراتيجية، وتمتاز بحساسية عالية، وفي ذات الوقت فهي تتجاوز حدود السلطة المفوّضة للإدارة التنفيذية للشركة.

وتشمل هذه الأمور ما يلي:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بأحكام القوانين وا لأنظمة والقرارات المعمول بها، ومتطلبات الجهات الرقابية.
- اعتماد التوجّهات الاستراتيجية والأهد اف الرئيسة للشركة، والإشراف على تنفيذها، والتي تشمل: (1) وضع الاستراتيجية الشاملة للشركة وخطط العمل الرئيسة ومراجعتها بشكل مستمر، (2) وضع سياسة إدارة المخاطر ومراجعتها بشكل مستمر، (3) تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة، واستراتيجياتها وأهدافها المالية، (4) إقرار الميزانيات السنوية، (5) الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسة للشركة ، وتملكها للأصول وتصرفها بها، (6) وضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل على مستوى الشركة ككل، (7) المراجعة الدورية للهيكل التنظيمية والوظيفية الخاصة بالشركة واعتمادها.
- اتخاذ الخطوات الهادفة إلى تحقيق التدقيق الداخلي على سير العمل في الشركة، بما في ذلك وضع سياسة واضحة يقرّها مجلس الإدارة لتحقيق التدقيق الداخلي على سير العمل في الشركة، ووضع أنظمة وإجراءات تفصيلية مكتوبة للتدقيق الداخلي تحدد الواجبات والمسؤوليات بما يتفق مع السياسة المقررة من مجلس الإدارة والمتطلبات والأهداف العامة المنصوص عليها في التشريعات ذات الصلة المعمول بها.
- إنشاء إدارة خاصة للتدقيق الداخلي، لمتابعة مدى الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والقرارات المعمول بها ومتطلبات الجهات الرقابية، والسياسة والأنظمة والإجراءات الداخلية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.
- وضع إجراءات مكتوبة تنظم حالات تعارض المصالح المحتملة لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين، والإجراءات المتخذة في حالات إساءة استخدام أصول الشركة ومراقفها، وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.
- التأكد من سلامة الأنظمة الإدارية والمالية والمحاسبية، بما في ذلك الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية.
- التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد التصوّر العام عن المخاطر التي قد تواجه الشركة، وطرحها بشفافية.

التقرير الاستراتيجي

التقرير السنوي

التقرير المالي

التقرير البيئي

التقرير الاجتماعي

التقرير الحوكمي

التقرير البيئي

التقرير الاجتماعي

التقرير البيئي

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

3. مجلس الإدارة (تابع)

3.2 اختصاصات مجلس الإدارة (تابع)

- وضع سياسة تفويض واضحة في الشركة، يحدّد بموجبها الأشخاص المفوضين، وحدود الصلاحيات المفوّضة لهم.
- وضع سياسة تنظّم العلاقة مع أصحاب المصالح بما يضمن تنفيذ التزامات الشركة تجاههم، وحفظ حقوقهم، وتوفير المعلومات اللازمة لهم، وإقامة علاقات جيدة معهم.
- وضع قواعد السلوك المهني لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين لدى الشركة، ومدقق حساباتها والأشخاص المُعهد إليهم ببعض مهام الشركة.
- وضع إجراءات تطبيق قواعد الحوكمة في الشركة، ومراجعتها وتقييم مدى الالتزام بها بشكل سنوي.
- وضع برامج تطوير مناسبة لجميع أعضاء مجلس الإدّارة، لتطوير وتحديث معرفتهم ومهاراتهم، ولضمان المشاركة الفاعلة في مجلس الإدارة، وضمان الالتزام بتنفيذ أي برامج تدريبية أو تأهيلية تقرّها الهيئة أو السوق.
- تعريف عضو مجلس الإدّارة المعين حديثاً بجميع إدارات وأقسام الشركة، وتزويده بكافة المعلومات اللازمة لضمان فهمه الصريح لاشتراطات الشركة وأعمالها، وإدراكه الكامل لمسؤولياته، وكل ما يمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه، وفقاً لمتطلبات الشركة والأنظمة المقرّرة والمعمول بها لدى الجهات الرقابية.
- وضع إجراءات تهدف الى منع الأشخاص المطلعين في الشركة من استغلال معلومات داخلية سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية.
- وضع آلية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدّمة من قبل المساهمين بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معيّنة على جدول أعمال الجمعية العمومية بشكل يضمن دراستها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- اعتماد أسس منح الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، بما يساعد على تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها الاستراتيجية.
- وضع سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالشركة، ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية.
- وضع سياسة بشأن توزيع أرباح الشركة بما يحقق مصالح المساهمين والشركة، والحصول على الموافقات اللازمة بشأنها وفقاً للمتطلبات القانونية.
- ضمان توافر الموارد المطلوبة لتحقيق أغراض الشركة.
- ضمان حماية مصالح المساهمين وأصول الشركة.
- ضمان وضع وظيفة للامتثال لمتابعة للقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها، إلى جانب متطلبات الجهات الرقابية والسياسة الداخلية، واللوائح والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة.

- تحديد مدى تحقّل الشركة للمخاطر، بما في ذلك الأهداف المُحددة أو الحدود القصوى، أو المؤشرات المتعلقة بمستوى تقبّل المخاطر.
- الإشراف على سياسات الموارد البشرية في الشركة.
- ضمان دقة وصحة البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها وفق السياسات والأنظمة المعمول بها فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية.
- تحديد أعضاء مجلس الإدارة الجدد المحتملين للانتخاب من قبل المساهمين وتزكيتهم.
- إصدار التوصيات الخاصة بسياسة مكافآت مجلس الإدارة لاعتمادها من جانب المساهمين.
- تقييم الأداء العام لمجلس الإدارة ولجانه وأعضائهم، وفعاليتهم واتخاذ الإجراءات التصحيحية حسب الاقتضاء.
- ضمان تواصل مجلس الإدارة مع أصحاب المصالح من خلال إدارة علاقات المستثمرين.
- تشكيل لجان متخصصة تابعة لمجلس الإدارة وفقاً للقرارات التي تضبط مدة هذه اللجان وصلاحياتها ومهامها ومسؤولياتها، وكذلك الأسلوب الذي يتبعه مجلس الإدارة في مراقبة هذه اللجان.
- تقييم أداء لجان المجلس وأعضائها وأعمالها.

3.3 تشكيل مجلس الإدارة

يضم مجلس إدارة شركة الدار العقارية حالياً سبعة أعضاء هم:

م	الأعضاء	المنصب
1	معالي/ محمد خليفة المبارك	رئيس مجلس الإدارة
2	السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش	نائب رئيس مجلس الإدارة
3	السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	عضو
4	السيد/ خليفة عبدالله خميس الرميثي	عضو
5	السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو
6	السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي	عضو
7	السيد/ مارتن لي إيدلمان	عضو

ملاحظات:

- تولى مجلس إدارة الشركة الحالي مهامه ومسؤولياته بناءً على القرار الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية لمساهمي الشركة الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019.
- تمّ انتخاب معالي «محمد خليفة المبارك» رئيساً لمجلس إدارة الشركة بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2019/02) الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019، وتمّ ذلك من خلال التصويت السري.
- تمّ انتخاب السيدة «مريم سعيد أحمد غباش» نائباً لرئيس مجلس إدارة الشركة بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في تاريخ 01 يوليو 2020، والذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2020/04) الذي انعقد بتاريخ 12 أغسطس 2020، وذلك عقب استقالة السيد «وليد أحمد سالم المقرب المهيري» من منصبه كنائب لرئيس المجلس (مع استمراره في تولي مهامه كعضو في مجلس إدارة الشركة وعضوية اللجان التابعة له) اعتباراً من تاريخ 01 يوليو 2020.
- شغل السيد «منصور محمد الملا» عضوية مجلس إدارة الشركة حتى تاريخ 28 فبراير 2021، حيث تقدّم باستقالته، وتم تعيين السيد «خليفة عبدالله خميس الرميثي» خلفاً له، وذلك بموجب القرار الصادر بالتصريح عن مجلس إدارة الشركة بتاريخ 01 مارس 2021، والذي تمت الموافقة والمصادقة عليه من قبل الجمعية العمومية لمساهمي الشركة في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ 24 مارس 2021.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عضوية مجلس الإدارة تمثلت في غاليبتها منذ تأسيس الشركة من الأعضاء المستقلين، وذلك وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03 /م) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، وميثاق مجلس الإدارة الذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة.

جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، جميعهم مستقلّون، وقد تبني المجلس سياسة تختص باستقلالية الأعضاء، يتم بموجبها تقييم استقلالية كل عضو سنوياً، والتي تدخل ضمن مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت، وذلك وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم 03 /م) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، وبناءً على ذلك، يتم الإفصاح عن أي تعارض في المصالح أو نشوء علاقات قد تطرأ على الأعضاء المستقلين قد تؤدي بدورها إلى الإخلال بصفة الاستقلالية، ويتم اتخاذ الإجراءات الخاصة بذلك وفقاً للوائح التنظيمية إذا وجد المجلس أي خلل أو انتقاص في صفة الاستقلالية.

يوضح الجدول التالي تصنيف أعضاء مجلس الإدارة (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل / غير مستقل) وسنة التعيين الخاصة بكل عضو:

الأعضاء	المنصب	الصفة		سنة التعيين
		مستقل	تنفيذي	
معالي/ محمد خليفة المبارك	رئيس مجلس الإدارة	نعم	لا	2017
السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش	نائب رئيس مجلس الإدارة	نعم	لا	2019
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	عضو	نعم	لا	2016
السيد/ خليفة عبدالله خميس الرميثي	عضو	نعم	لا	2021
السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو	نعم	لا	2015
السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي	عضو	نعم	لا	2013
السيد/ مارتن لي إيدلمان	عضو	نعم	لا	2011

ملاحظات:

- تم انتخاب معالي «محمد خليفة المبارك» لتولي منصب رئيس مجلس إدارة الشركة من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2019/02) الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019.
- تمّ انتخاب السيدة «مريم سعيد أحمد غباش» نائباً لرئيس مجلس إدارة الشركة بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في تاريخ 01 يوليو 2020، والذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2020/04) الذي انعقد بتاريخ 12 أغسطس 2020، وذلك عقب استقالة السيد «وليد أحمد سالم المقرب المهيري» من منصبه كنائب لرئيس المجلس (مع استمراره في تولي مهامه كعضو في مجلس إدارة الشركة وعضوية اللجان التابعة له) اعتباراً من تاريخ 01 يوليو 2020.

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

3. مجلس الإدارة (تابع)

3.4 عضوية أعضاء مجلس الإدارة في شركات ومؤسسات أخرى

يبين الجدول التالي عضوية أعضاء المجلس في الشركات والجهات العامة الأخرى ومناصبهم الحالية في الجهات الرقابية أو الحكومية أو الاقتصادية أو التجارية، كما هو في 31 ديسمبر 2021:

العضو	الجهة / الشركة	المنصب / الوظيفة
معالي/ محمد خليفة المبارك (رئيس مجلس الإدارة)	المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي	عضو في المجلس التنفيذي
	دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي	رئيس مجلس الإدارة
	شركة ميرال لإدارة العقارات ذ.م.م	رئيس مجلس الإدارة
	شركة التطوير والاستثمار السياحي	رئيس مجلس الإدارة
	شركة إيمج نيشن	رئيس مجلس الإدارة
	شركة القطارة للاستثمار	عضو مجلس إدارة
	هيئة المنطقة الإعلامية	عضو مجلس إدارة
	شركة الجزيرة للاستثمار والتطوير العقاري	عضو مجلس إدارة
السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش (نائب رئيس مجلس الإدارة)	شركة أدنوك للتوزيع ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
	شركة الإمارات للإتصالات ش.م.ع "اتصالات"	عضو مجلس إدارة
	مصرف الإمارات للتنمية	عضو مجلس إدارة
	جامعة زايد	عضو مجلس إدارة
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب (عضو)	شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع	نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة
	شركة الواحة كاييتال ش.م.ع	رئيس مجلس الإدارة
	مستشفى كيفلاند كلينك أبوظبي	رئيس مجلس الإدارة
	مستشفى كيفلاند كلينك - الولايات المتحدة	عضو مجلس الأمان
	المعهد العالمي للقضاء على الأمراض المعدية (Glide)	رئيس مجلس الإدارة
	شركة مبادلة للرعاية الصحية	رئيس مجلس الإدارة
	منصة "هّب71"	عضو مجلس إدارة
	شركة إنفستكورب القابضة (Investcorp)	عضو مجلس إدارة
	شركة تمكين أبوظبي	عضو مجلس إدارة
	شركة "إليبيسيس فارما ليمتد"	عضو مجلس إدارة
	شركة نون دوت كوم	عضو مجلس إدارة
	بنك أبو ظبي الأول (Fab)	عضو مجلس إدارة
السيد/ حمد سالم محمد العامري (عضو)	شركة تروجان للمقاولات العامة ذ.م.م	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
	شركة ألفا طبي القابضة ش.م.ع	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
	شركة موارد القابضة ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة الجرافات البحرية الوطنية ش.م.ع	نائب رئيس مجلس الإدارة
	شركة أرابتك القابضة ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
السيد/ خليفة عبدالله خميس الرميثي (عضو)	شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع	المدير التنفيذي - وحدة العقارات في الإمارات
	مجموعة "ديبا" بي ال سي	عضو مجلس إدارة
	شركة "تكست ديكيد"	عضو مجلس إدارة
	شركة أبوظبي الوطنية للتكافل (تكافل) ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
	شركة الإمارات لتعليم قيادة السيارات ش.م.ع	رئيس مجلس الإدارة
	شركة طاقة الخليج البحري	عضو مجلس إدارة
السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي (عضو)	شركة ريسكو ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة هيدرا العقارية ذ.م.م	الرئيس التنفيذي
	مجموعة ستاليونز الإمارات ايه اس جي	نائب رئيس مجلس الفدارة
	رويال جروب	عضو لجنة التدقيق
السيد/ مارتن لي إيدلمان (ملاحظة:	شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع	مستشار

ملاحظة:

- تستند هذه المعلومات على الإفصاحات المقدمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة كما هي في 31 ديسمبر 2021.

وتماشياً مع ميثاق مجلس الإدارة، يتمتع كافة الأعضاء بخبرة كبيرة في مجال الأعمال والإدارة، وبوجه خاص في القطاع العقاري. وتعرض في الجدول التالي المؤهلات العلمية والخبرات التي يتمتع بها أعضاء المجلس:

الأعضاء	المؤهلات العلمية	مدة الخبرة في مجال الأعمال والإدارة (بالسنوات)	العقارات والبنشاءات	القطط والطاقة والمرافق	المعارف والتمويل والتأمين	الاتصالات	الحكومة والمؤسسات عبر الربحية والعامة وغيرها	الرعاية الصحية والصناعات الحوائية	الإعلام
معالي/ محمد خليفة المبارك	<ul style="list-style-type: none">تخصص مزدوج في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة نورث ايسترن، الولايات المتحدة الأمريكية.	+15	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش	<ul style="list-style-type: none">بكالوريوس في الاقتصاد من وارتن، من جامعة ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية.	+14	✓	✓	✓	✓	✓		
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	<ul style="list-style-type: none">ماجستير في السياسات العامة مع تخصص في إدارة الأعمال والحكومة من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية. بكالوريوس العلوم في الشؤون الدولية من جامعة جورج تاون الأمريكية.	+19	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
السيد/ حمد سالم محمد العامري	<ul style="list-style-type: none">ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الكندية. بكالوريوس في الهندسة المدنية من الجامعة الأمريكية في دبي.	+17	✓	✓	✓	✓	✓		
السيد/ خليفة عبدالله خميس الرميثي	<ul style="list-style-type: none">بكالوريوس في إدارة الأعمال في تخصص العلوم المالية من جامعة بورتلاند - الولايات المتحدة الأمريكية	+19	✓	✓	✓	✓	✓		
السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي	<ul style="list-style-type: none">ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الشارقة. بكالوريوس في العلوم - مجال الانتاج وإدارة العمليات من جامعة ولاية كاليفورنيا. بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات.	+26	✓	✓	✓	✓	✓		
السيد/ مارتن لي إيدلمان	<ul style="list-style-type: none">دكتوراه في العلوم القانونية من جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية. بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة برينستون.	+48	✓				✓		

3.5 تمثيل العنصر النسائي في مجلس إدارة الشركة خلال العام 2021

يضم مجلس الإدارة في تشكيلته الحالية عنصراً نسائياً واحداً (عضواً واحداً) - وهو ما يعادل نسبة 14.28% من تشكيل مجلس الإدارة -، يتمثل في انضمام السيدة «مريم سعيد أحمد غباش» إلى عضوية مجلس إدارة الشركة، وذلك من خلال عملية وإجراءات إعادة انتخاب وتشكيل مجلس إدارة الشركة بموجب القرار الصادر عن مساهمي الشركة في اجتماع الجمعية العمومية الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019.

3.6 البرنامج التعريفي

يخضع أعضاء مجلس الإدارة الجدد عقب تعيينهم لبرنامج تعريفي، يتم خلاله بيان ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ومسؤوليات كأعضاء في مجلس إدارة الشركة، ويتم إلحاق الأعضاء الجدد بهذا البرنامج التعريفي الذي يهدف إلى الحصول على معلومات شاملة من قبل الإدارة، والقيام بزيارات ميدانية لمواقع الشركة، إلى جانب ذلك فقد قامت الشركة بتوفير جميع الأدوات وسبل الاتصال التي من شأنها أن تزوّد أعضاء المجلس بمعلومات شاملة فيما يتعلق بالشركة ونشاطاتها، لكي يتمكن أعضاء مجلس الإدارة من تأدية مسؤولياتهم على أكمل وجه، بالإضافة إلى تزويدهم بأخر المستجدات التي تطلعهم عليها الإدارة التنفيذية خلال اجتماعات المجلس، كما يحصل الأعضاء على معلومات دورية من مختصين داخل الشركة وخارجها فيما يتعلق بالأعمال الرئيسية وتطورات القطاع والمسائل الجوهرية المرتبطة بمهامهم كأعضاء في مجلس الإدارة.

3.7 أحقية الحصول على استشارات مستقلة

وفقاً لميثاق مجلس الإدارة، يحق لكل عضو طلب الحصول على استشارات خارجية مستقلة تقوم على أساس عدم التعارض في المصالح وذلك بعد استشارة مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، وتتحمل الشركة تكلفة هذه الاستشارات الخارجية وفقما يرتثه مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه.

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

3. مجلس الإدارة (تابع)

3.8 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور جلسات اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه

تنص المادة (28) من النظام الأساسي لشركة الدار العقارية على ما يلي:

«تكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة نسبة مئوية من الربح الصافي للشركة على أن لا تتجاوز 10% من تلك الارباح للسنة المالية، كما يجوز أن تدفع الشركة مصاريفاً أو أتعاباً أو مكافأةً إضافيةً أو مرتباً شهرياً بالقدر الذي يقرره مجلس الإدارة لأيّ عضو من أعضائه إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة أو يبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو في مجلس إدارة الشركة.

تخضع الفرمات التي تكون قد وقعت على الشركة بسبب مخالفات مجلس الإدارة للقانون أو للنظام الأساسي للشركة خلال السنة المالية المنتهية من مكافآت مجلس الإدارة، ويجوز للجمعية العمومية عدم خصم تلك الفرمات إذا تبين لها أن تلك الفرمات ليست ناتجة عن تقصير أو خطأ من مجلس الإدارة».

وتحدد المادة (48) من النظام الأساسي كيفية توزيع صافي الأرباح، حيث توزع الأرباح السنوية الصافية للشركة بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي:

- تقتطع عشرة بالمائة (10%) تخصص لحساب الاحتياطي القانوني، ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرأ يوازي 50% من رأسمال الشركة المدفوع، وإذا نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع. ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين، وإنما يجوز استعمال ما زاد منه على نصف رأس المال المدفوع في توزيع أرباح على المساهمين وذلك في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً صافية كافية.
- تحدد الجمعية العمومية النسبة التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني، على أنه إذا لم تسمح الأرباح الصافية في سنة يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مكافأة تحددھا الجمعية العمومية سنوياً على أن لا تزيد هذه المكافأة عن 10% من الربح الصافي للسنة المالية المنتهية بعد خصم كل من الاستهلاكات والاحتياطي القانوني.
- يوزع الباقي من صافي الأرباح أو جزء منه بعد ذلك على المساهمين، أو يرحّل إلى السنة المقبلة، أو يخصص لإنشاء مال احتياطي اختياري، وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة.
- يجوز للشركة توزيع أرباح سنوية أو نصف أو ربع سنوية على المساهمين وفقاً لسياسة و/أو قرارات توزيع أرباح يقترحھا مجلس الإدارة، وتعتمدها الجمعية العمومية للشركة.

مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2020

بناءً على القرار الصادر عن الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ 24 مارس 2021، فقد بلغ مجموع المكافآت التي تقاضاها أعضاء مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مبلغ -/20,700,000.00 درهم (عشرون مليون وسبعمائة ألف درهم)، ويشمل هذا المبلغ بدلات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام 2020.

مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة عن العام 2021.

لم تحدد بعد، وسيتم تحديث التقرير فور تحديد هذه المكافأة وإقرارها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية المزمع عقده في شهر أبريل 2022.

بدلات حضور جلسات اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال العام 2021

يتم صرف أية بدلات أو مكافآت لأعضاء المجلس نظير حضور اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام 2021. وفيما يتعلق بدلات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس، فبيّن الجدول التالي البدلات التي تقاضاها أعضاء مجلس الإدارة نظير حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس خلال العام 2021 والتي تبلغ في مجموعها مبلغ 975,000.00 درهم (تسعمائة وخمسة وسبعون ألف درهم):

الاسم	اسم اللجنة	عدد الاجتماعات	قيمة البدل
معالي/ محمد خليفة المبارك	-	-	0.00
السيدة/ مريم سعيد أحمد سعيد غباش	اللجنة التنفيذية	9	100,000.00
	لجنة الترشيحات والمكافآت	2	50,000.00
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	اللجنة التنفيذية	9	200,000.00
السيد/ حمد سالم محمد العامري	اللجنة التنفيذية	8	100,000.00
	لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال	6	100,000.00
السيد/ خليفة عبدالله خميس الرميثي	لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال	4	100,000.00
السيد/ علي سعيد عبد الله الفلاسي	لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال	7	200,000.00
	لجنة الترشيحات والمكافآت	1	25,000.00
السيد/ مارتن لي إيدلمان	لجنة الترشيحات والمكافآت	2	100,000.00
الإجمالي			975,000.00

البدلات أو الرواتب أو الأتعاب الإضافية التي تقاضاها عضو مجلس الإدارة بخلاف بدلات حضور اللجان وأسبابها خلال العام 2021.

لم يتقاض أعضاء مجلس الإدارة أية بدلات أو رواتب إضافية خلال العام 2021.

3.9 اجتماعات مجلس الإدارة

قام المجلس بعقد خمسة (5) اجتماعات خلال العام 2021، وذلك لمناقشة المسائل الاستراتيجية والتشغيلية التي تتعلق بالشركة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها، ويوضح الجدول التالي تواريخ انعقاد هذه الاجتماعات:

الاجتماع	تاريخ الانعقاد
2021/01	14 يناير 2021
2021/02	12 مايو 2021
2021/03	11 أغسطس 2021
2021/04	03 نوفمبر 2021
2021/05	15 ديسمبر 2021

ملاحظة:

- بالإضافة إلى اجتماعات مجلس الإدارة، عقدت اللجنة التنفيذية تسعة (9) اجتماعات خلال العام 2021 لمناقشة المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية والتشغيلية وتقديم التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة (انظر: البند (6.3) لمزيد من المعلومات عن اللجنة التنفيذية)، كما تم اتخاذ مجموعة من القرارات من قبل مجلس الإدارة بالتمرير (انظر: البند (3.10) الذي يوضح ذلك).

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	الاجتماع 2021/01	الاجتماع 2021/02	الاجتماع 2021/03	الاجتماع 2021/04	الاجتماع 2021/05	عدد مرات الحضور الشخصي
معالي/ محمد خليفة المبارك	✓	✓	✓	✓	✓	5
السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش	✓	✓	✓	✓	✓	5
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	✓	✓	✓	✓	✓	5
السيد/ خليفة عبدالله خميس الرميثي	-	✓	✓	✓	✓	4
السيد/ حمد سالم محمد العامري	✓	✓	✓	✓	✓	5
السيد/ علي سعيد عبد الله الفلاسي	✓	✓	✓	✓	✓	5
السيد/ مارتن لي إيدلمان	✓	✓	✓	✓	-	4

ملاحظات:

- حضر السيد «منصور محمد الملا» اجتماع مجلس إدارة الشركة رقم (2021/01) الذي انعقد بتاريخ 14 فبراير 2021، حيث كان يشغل عضوية مجلس الإدارة في ذلك الوقت، ومن تمّ تقدّم باستقالته من عضوية مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ 28 فبراير 2021.
- لم يحضر السيد «خليفة عبدالله خميس الرميثي» اجتماع مجلس إدارة الشركة رقم (2021/01) الذي انعقد بتاريخ 14 فبراير 2021، حيث لم يكن عضواً في مجلس إدارة الشركة في ذلك الوقت.
- تمثّل حضور أعضاء المجلس في هذه الاجتماعات وفقاً لهذا الجدول من خلال حضورهم الشخصي بالأصالة، وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة/ الاتصال المرئي (تطبيق Microsoft Teams).

3. مجلس الإدارة (تابع)

3.10 القرارات التي تم إصدارها بالتمرير

- خلال العام 2021، قام مجلس إدارة الشركة بإصدار ستة (6) قرارات بالتمرير، وقد تمت مراعاة الضوابط الخاصة بذلك والمنصوص عليها في المادة (24) من النظام الأساسي الخاص بالشركة، وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03 /م.ل) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، حيث:
- تمت الموافقة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بالأغلبية على أن الحالات التي تم إصدار القرار بشأنها بالتمرير تعتبر حالات طارئة.
 - تم تسليم أعضاء مجلس الإدارة القرار مكتوباً خطياً للموافقة عليه، ومصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته.
 - تمت الموافقة الخطية بالأغلبية على القرارات التي أصدرها مجلس الإدارة بالتمرير، كما تم عرضها في الاجتماع التالي لمجلس الإدارة لتضمينها في المحضر الخاص بذلك الاجتماع.
 - عدم اعتبار القرار بالتمرير اجتماعاً لمجلس إدارة الشركة، ومن ثم فقد تم الالتزام بالحد الأدنى لعدد اجتماعات مجلس الإدارة المحدد في النظام الأساسي (انظر: البند (3.9) الذي يوضح ذلك).

3.11 الصفقات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة

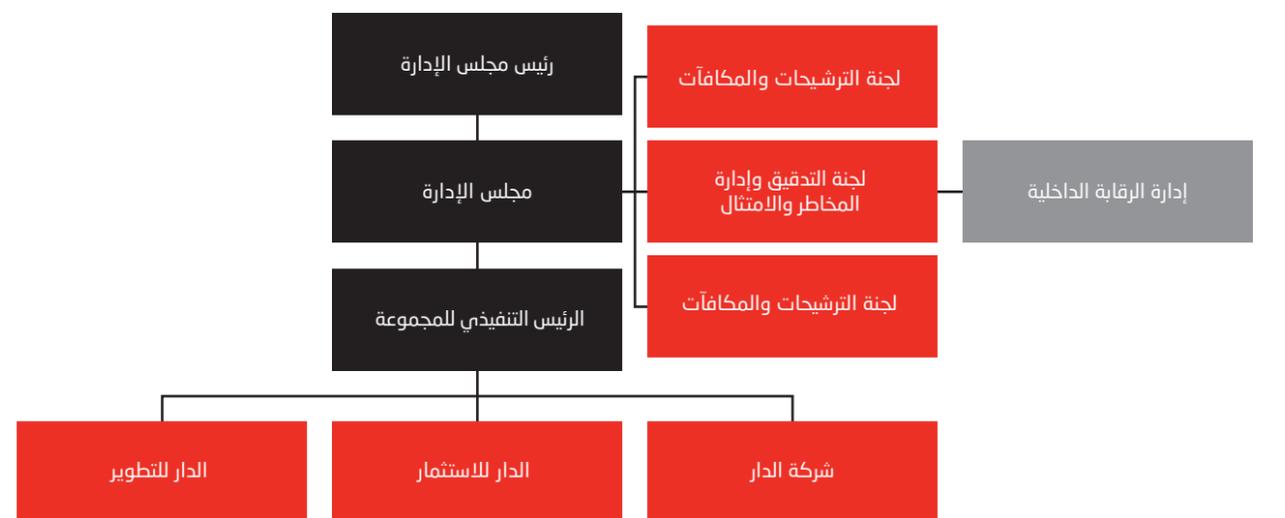
يبين الجدول التالي التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال العام 2021:

قيمة التعامل (بالألف درهم)	طبيعة (نوع) التعامل	الطرف ذو العلاقة
حكومة أبوظبي	إيرادات	1,757,829
حكومة أبوظبي	إيرادات أخرى	10,913
إيرادات تمويل من تمويل مشروع	إيرادات تمويل	8,725
مساهم رئيسي والشركات التابعة له	إيرادات	30,807
مساهم رئيسي والشركات التابعة له	إيرادات أخرى	9,203
إيرادات تمويل من مشاريع مشتركة	إيرادات تمويل	7,553
بنوك تحت سيطرة الحكومة	تكاليف تمويل	51,140
بنوك تحت سيطرة الحكومة	إيرادات تمويل	5,206

4. الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية

4.1 الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة:

عملت إدارة شركة الدار العقارية منذ تأسيس الشركة على تطوير وتطبيق هيكل تنظيمي متطور يتسم بالكفاءة والفعالية على مستوى إدارات الشركة وأقسامها المختلفة، على وجه يضمن مستوى عالٍ من التنسيق والتفاعل الإداري، إلى جانب ضمان مستوى عالٍ من الإفصاح والشفافية والتفاعل مع الأسواق، والذي تتم مراجعته بصورة مستمرة من قبل اللجان المختصة. ويمثل الرسم البياني التالي الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة:



4.2 فريق الإدارة التنفيذية

يعمل فريق الإدارة التنفيذية (الذي يضم الرئيس التنفيذي للشركة والرؤساء التنفيذيين لإداراتها وأقسامها) وفقاً للصلاحيات المحددة لهم من قبل مجلس إدارة الشركة، وضمن الخطة الاستراتيجية المعتمدة؛ وهم يتولون مسؤولية إدارة العمليات اليومية للشركة والمسائل الأساسية المتعلقة بسير الأعمال، تماشياً مع إطار الخطة الاستراتيجية للشركة، ويلتقي الرئيس التنفيذي مع فريق الإدارة التنفيذية في الشركة بصورة دورية ومباشرة، و تجدر الإشارة هنا إلى أنه في حال غياب الرئيس التنفيذي لأي سبب من الأسباب، تتولى لجنة الإدارة التنفيذية متابعة كافة العمليات والأنشطة الخاصة بالشركة، حيث تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها على أساس أسبوعي.

ويبين الجدول التالي أعضاء فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتواريخ تعيينهم، والرواتب والمكافآت التي تقاضوها خلال العام 2021:

المنصب	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات خلال العام 2021 (بالدرهم)	المكافأة السنوية خلال العام 2021 (بالدرهم)	استحقاقات وحدات الأسهم المقيدة عن السنوات الماضية خلال العام 2021 (بالدرهم) (ب)		أية مكافآت أخرى عينية أو نقدية للعام 2021 أو تستحق مستقبلاً
				مساهمة الموظف	مساهمة الشركة	
الرئيس التنفيذي للمجموعة	15 أبريل 2006 (أ)	2,721,364.00	5,842,340.00	2,650,327.00	2,650,327.00	انظر الملاحظة (ج)
الرئيس التنفيذي للإدارة المالية والاستدامة للمجموعة	01 نوفمبر 2011	2,225,292.00	1,789,096.00	1,372,112.00	1,372,112.00	انظر الملاحظة (ج)
الرئيس التنفيذي - الدار للاستثمار	17 أبريل 2016	2,270,952.00	1,306,896.00	1,178,885.00	1,178,885.00	انظر الملاحظة (ج)
الرئيس التنفيذي - الدار للتطوير	01 نوفمبر 2020	2,490,600.00	1,632,708.00	0.00	0.00	انظر الملاحظة (ج)

ملاحظات:

- (أ) شغل الرئيس التنفيذي للشركة منصبه اعتباراً من تاريخ 12 نوفمبر 2017، وذلك بناء على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017، حيث كان يشغل منصبه كرئيس تنفيذي لإدارة المشاريع التطويرية لدى الشركة حتى ذلك التاريخ.
- (ب) المبالغ الواردة بالدرهم الإماراتي عبارة عن أرقام مجمعة تستند إلى ما نسبته 30% مساهمة الأفراد مضافاً إليها نسبة 30% مساهمة الشركة وفقاً لمعايير الدفع الخاصة بخطة المكافآت التحفيزية طويلة الأجل.
- (ج) موظفو الإدارة التنفيذية المؤهلون لدى الشركة، تابعين لبرنامج مكافآت تحفيزية طويلة الأجل، حيث يتم دفع الأسهم المقيدة عبر خمس سنوات كالأتي ووفقاً للائتمال لمتطلبات سياسة برنامج المكافآت التحفيزية طويلة الأجل:
- للعام 2021، حصل الأعضاء على مبلغ إجمالي قدره 9 مليون درهم إماراتي، والذي سيتم ترجمته إلى خلال الـ 90 يوماً القادمة إلى أسهم مقيدة وفقاً لما يلي:
- الرئيس التنفيذي للمجموعة: 2.5 مليون درهم مساهمة الموظف بالإضافة إلى 2.5 مليون درهم مساهمة الشركة - الرئيس التنفيذي للإدارة المالية والاستدامة للمجموعة: 0.75 مليون درهم مساهمة الموظف بالإضافة إلى 0.75 مليون درهم مساهمة الشركة - الرئيس التنفيذي - الدار للاستثمار: 0.55 مليون درهم مساهمة الموظف بالإضافة إلى 0.55 مليون درهم مساهمة الشركة - الرئيس التنفيذي - الدار للتطوير: 0.7 مليون درهم مساهمة الموظف بالإضافة إلى 0.7 مليون درهم مساهمة الشركة.

4.3 مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية

يتمتع الرئيس التنفيذي بالصلاحية للتحرف ضمن إطار الخطة التشغيلية وميزانية الإيرادات والمصروفات التشغيلية التي يتم مناقشتها وإقرارها من قبل مجلس الإدارة، وذلك وفقاً للصلاحيات الممنوحة له بموجب جدول التفويضات، كما يجوز للرئيس التنفيذي تفويض بعض المهام الموكلة إليه إلى فريق الإدارة التنفيذية، وذلك استناداً إلى سياسات المجلس القائمة، وجدول التفويضات والمتطلبات القانونية التي تحدد صلاحيات هذا التفويض، وتسري صلاحية المسؤوليات والمهام الموكلة للرئيس التنفيذي لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

4. الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية (تابع)

4.3 مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية (تابع)

وقبما يلي نوجز المهام والمسؤوليات التي فوّضها مجلس الإدارة للرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية:

أ. القيادة واستراتيجية الأعمال والإدارة

- تأمين إدارة متكاملة للشركة، بما في ذلك تقديم معلومات كافية وشاملة عن الشركة للمعلماء والموردين والمساهمين والمؤسسات المالية والموظفين ووسائل الإعلام.
- تطوير المشاريع والعمليات التشغيلية للشركة، مع مراعاة مسؤوليات الشركة تجاه مساهميها وعملائها وموظفيها.
- رفع توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تطوير استراتيجيات الأداء، وإدارة العمليات والأعمال اليومية.
- إدارة الشركة على نحو يتماشى مع الاستراتيجيات وخطط الأعمال والسياسات التي اعتمدها مجلس الإدارة.
- إدارة العمليات والشؤون اليومية، مع مراعاة الأمور التي يحتفظ مجلس الإدارة لنفسه بحق اتخاذ القرار بشأنها.
- ضمان التنسيق والتكامل بين أقسام الشركة وإداراتها المختلفة، وترسيخ الثقافة المؤسسية وقواعد السلوك المهني، والنزاهة في الشركة، بما في ذلك ما يتعلق بعطاءاتها وعقودها وغيرها من الممارسات.
- المراجعة الدورية للهيكل التنظيمي للشركة، وإجراء التعديلات اللازمة بهذا الخصوص.
- توجيه أعضاء الإدارة التنفيذية في مهام إدارتهم اليومية للشركة، والإشراف على أدائهم.
- التشاور مع مجلس الإدارة في المسائل التي تأخذ طابعاً استراتيجياً أو تتسم بالحساسية، أو تدرج ضمن المسائل الجوهرية، وذلك بما يضمن لفت انتباه المجلس إليها، واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

ب. إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

- ضمان امتثال الموظفين لميثاق قواعد السلوك المهني.
- إدارة المخاطر.
- التطبيق والإدارة الفاعلين لجميع الجوانب الجوهرية المتعلقة بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والامتثال، وذلك لدعم السياسات التي يتبناها مجلس الإدارة.
- الالتزام بالمتطلبات التشريعية والقانونية لهيئة الأوراق المالية والسلع، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، والمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.

ج. الإشراف المالي وإدارة الأصول

- دراسة كفاءة وفاعلية التكلفة الخاصة بجميع العمليات التشغيلية للشركة.
- ضمان سلامة البيانات والسجلات والنظام المالي.
- حماية الأموال والأصول التي تديرها الشركة، وضمان استقلالها بكفاءة عالية.
- مصادقية ودقة وموثوقية المعلومات المالية والإدارية ذات الصلة بنشاط الشركة.
- وضع ميزانية سنوية من أجل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- ضمان أن تعكس التقارير المالية للشركة صورة حقيقية وعادلة عن الوضع المالي للشركة ونتائج أعمالها وعملياتها التشغيلية.
- التحقق من جميع الاستثمارات وعمليات الإنفاق الرئيسية لرأسمال الشركة، ووضع المقترحات والتوصيات المناسبة بشأنها، ورفعها إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال و/أو اللجنة التنفيذية و/أو مجلس الإدارة لاعتمادها.

إلى جانب ذلك، فقد وجّه مجلس الإدارة إلى تشكيل عددٍ من اللجان الإدارية، والتي تضم في عضويتها عدداً من أعضاء فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وقام المجلس بتفويضها مجموعة من الاختصاصات والصلاحيات التي من شأنها دعم وتعزيز مهام الإدارة التنفيذية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على أنشطة الشركة وأعمالها اليومية. وتخضع كل لجنة من هذه اللجان لميثاق خاص يحدد أعضائها وكيفية تعيينهم، وصلاحياتها، ومسؤولياتها، ووظيفتها، وآلية عملها، وإعداد التقارير الخاصة بها، وتقييم أدائها بشكل دوري ... إلخ، وتتم مراجعة هذه الوثائق من قبل مجلس الإدارة بشكل دوري لضمان كفاءة عمل هذه اللجان وفعاليتها، حيث قام مجلس الإدارة بإجراء مراجعة شاملة لكافة الوثائق الخاصة بهذه اللجان في اجتماعه رقم (2018/07) الذي انعقد بتاريخ 14 نوفمبر 2018. وتتمثل هذه اللجان في الآتي:

- لجنة الإدارة التنفيذية :** يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل أسبوعي وعند اقتضاء الضرورة. وتختص هذه اللجنة في التأكد من أن ممارسات الشركة وأعمالها وأنشطتها التشغيلية تتوافق مع الوثائق والسياسات المقرّرة من قبل مجلس الإدارة، وأنه يتم ممارستها والقيام بها على وجه يصبّ في مصلحة الأطراف ذات العلاقة من عملاء ومساهمين ومستثمرين وموردين وعاملين ... إلخ، إلى جانب مراجعة ومتابعة أداء الأقسام المختلفة داخل الشركة، والتأكد من تحقيقها لمؤشرات الأداء الرئيسية، وإصدار التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة و/أو اللجان التابعة له حيثما تطلب الأمر ذلك، ووفقاً لجدول التفويضات المعمول به لدى الشركة، وذلك فيما يتهل بإطار عمل الحوكمة، وجدول التفويضات والسياسات والإجراءات المعمول بها داخل الشركة، وخطّة العمل الخاصة بالشركة، ورؤية الشركة وقيمها وأهدافها، واستراتيجية الشركة ومبادراتها ومؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بها، وخطط بيئة الأعمال، وكذلك احتياجات الشركة من الموارد البشرية والامتيازات والبدلات والحوافز الممنوحة لهم، وأيضاً عملية ضبط الاستثمار المعتمدة من قبل الشركة، والمسائل والتوصيات والفرص المتعلقة بها، والاستحوادات والفرص الاستثمارية المتاحة، والمسائل المتعلقة بالشركات التابعة والمشاريع المشتركة، إلى جانب أية اختصاصات أخرى يتم تفويضها للجنة من وقت لآخر وفقاً لمتطلبات سير الأعمال.
- لجان المناقصات:** وتتقسم إلى لجتين على النحو الآتي:
 - **لجنة المناقصات (أ):** يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية ورؤساء الإدارات والأقسام لدى الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل أسبوعي وعند اقتضاء الضرورة.
 - **لجنة المناقصات (ب):** يرأسها المدير التنفيذي لإدارة الموارد البشرية والثقافة والأداء، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية ورؤساء الإدارات والأقسام لدى الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل أسبوعي وعند اقتضاء الضرورة.

وتختص هاتين اللجتين بمتابعة والنظر في الأنشطة والممارسات المتصلة بإدارة العقود والمشتريات وقوائم مزودي الخدمات ومقدمي العروض، وإصدار التوصيات اللازمة فيما يخص إرساء العطاءات والتكليف بالأعمال المتعلقة بإدارة المشاريع التطويرية وإدارة الأصول والعقود المؤسسية، وذلك وفقاً للحدود والضوابط والمعايير المقرّرة في جدول التفويضات المعمول به لدى الشركة والوثائق الخاصة بهاتين اللجتين ، إلى جانب أية اختصاصات أخرى يتم تفويضها لهاتين اللجتين من وقت لآخر وفقاً لمتطلبات سير الأعمال.

- لجنة الاستثمار:** يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل شبه أسبوعي وعند اقتضاء الضرورة. وتختص اللجنة في المراجعة و/أو الموافقة و/أو التوصية (وفقاً لجدول التفويضات المعمول به لدى الشركة) وذلك فيما يخص المسائل المتصلة بعملية ضبط الاستثمار، والفرص والاستثمارات الاستراتيجية للشركة، والمسائل المتعلقة بالسيولة النقدية، إلى جانب أية اختصاصات أخرى يتم تفويضها للجنة من وقت لآخر وفقاً لمتطلبات سير الأعمال.
- لجنة إدارة المخاطر:** يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة لدى الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل ربع سنوي وعند اقتضاء الضرورة (انظر: الفقرة رقم (9.0)من هذا التقرير لمزيد من المعلومات بشأن مهام واختصاصات هذه اللجنة).

يقر أعضاء هذه اللجان بمسؤوليتهم عن نظام هذه اللجان في الشركة، وعن مراجعة آليات عملها، والتأكد من فعاليتها.

التقرير الاستراتيجي

الحوكمة

القوائم المالية

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

5. مدقق الحسابات الخارجي

تم تعيين شركة «ديلويت آند توش» كمدقق خارجي لشركة الدار العقارية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021من خلال قرار صادر عن الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها الذي انعقد في 24 مارس 2021، وتعتبر شركة «ديلويت آند توش» واحدة من مؤسسات التدقيق الخارجي ذات الخبرة الواسعة في مجال التدقيق والمعتمدة لدى وزارة الاقتصاد، وتعمل باستقلالية عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الشركة، وتمتلك شركة «ديلويت آند توش» مكاتب في أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة.

يبين الجدول التالي الخدمات التي قدمها المدقق الخارجي خلال عام 2021 والرسوم التي تقاضاها في مقابل هذه الخدمات:

اسم مكتب التدقيق	ديلويت آند توش
اسم المدقق الشريك	جورج نجم
عدد السنوات التي قضاها كمدقق حسابات خارجي للشركة	3 سنوات
عدد السنوات التي قضاها المدقق الشريك في تدقيق حسابات الشركة	3 سنوات
إجمالي أتعاب التدقيق للبيانات المالية الخاصة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (بالدرهم)	-/720,000.00

الخدمات الأخرى التي قدمها المدقق الخارجي خلال العام 2021 والرسوم التي تقاضاها في مقابل هذه الخدمات

الخدمة	المبلغ (بالدرهم)
استشارات مالية ومحاسبية	277,920
خدمات مهنية أخرى	143,320
المجموع	421,240

إلى جانب ذلك، فقد لجأت شركة الدار العقارية خلال العام 2021 إلى الحصول على خدمات استشارية ومالية ومحاسبية، التي قام مدقق حسابات خارجي بخر غير مدقق الحسابات الخارجي المعين، وذلك على النحو الآتي:

الشركة	المبلغ (بالدرهم)
1 Ernst & Young	991,320
2 Ardent	99,360
3 CBRE	517,500
4 JLL	730,000
5 Meralis	69,286
6 KPMG	2,472,553
7 PwC	1,913,508
8 P3	1,884,500
المجموع	8,813,028

ولم يورد مدقق حسابات الشركة أية تحفظات فيما يخص البيانات المالية المرحلية و/أو السنوية الخاصة بالشركة خلال العام 2021.

6. لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاث (3) لجان للإسهام في تنفيذ مهامه، وقام بتحويلها صلاحيات ومسؤوليات تكفل تطبيق القرارات الصادرة عنه، وتتمثل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة باللجان التالية:

- لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال.
- لجنة الترشيحات والمكافآت.
- اللجنة التنفيذية.

يوجد لكل لجنة ميثاق يحدد أهدافها ومسؤولياتها وهيكلها وإطار عملها وآلية رفع التقارير الصادرة عنها، وتتم مراجعة الموائيق الخاصة بهذه اللجان بشكل دوري لضمان تحديثها وتعديلها بما يضمن كفاءة عمل هذه اللجان وفعاليتها. وقام المجلس بإعادة هيكلة جميع اللجان لضمان توافق وانسجام المهام والمسؤوليات الموكلة لها مع قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03 /رم) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، كما قام المجلس بإعادة تشكيل هذه اللجان بموجب القرار الصادر بالتمرير عن مجلس الإدارة في تاريخ 17 مارس 2021، والذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2021/02) الذي انعقد بتاريخ 10 مايو 2021. عقب استقالة السيد «منصور محمد الملا» من عضوية مجلس إدارة الشركة واللجان المنبثقة عن المجلس اعتباراً من تاريخ 28 فبراير 2021، وتعيين السيد «خليفة عبدالله الرميثي» خلفاً له.

6.1 لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال

يقر السيد «علي سعيد عبدالله الفلاسي» رئيس لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة، وعن مراجعته لآلية عملها، والتأكد من فعاليتها.

تسهم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال في قيام مجلس الإدارة بالمسؤوليات التي تفرضها حوكمة الشركات فيما يتعلق بإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وسياسات العمل المحاسبية وإعداد التقارير المالية ومهام التدقيق الداخلي والخارجي. حيث تقدم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال ضماناً لمجلس الإدارة أن الأهداف الرئيسية التي تنشدها الشركة يتم تحقيقها بشكل فعال وكفاءة عالية، وفي إطار محكم من الرقابة والضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر والحوكمة.

تتألف لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، جميعهم مستقّلون، ويقتضي ميثاق لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال أن يكون جميع أعضاء اللجنة ملقّين بالنواحي المالية، وأن يكون لأحد أعضائها على الأقل خبرة في مجال الأعمال المحاسبية والمالية، ومن ناحية أخرى يعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية ومدير إدارة الرقابة الداخلية للتأكد من اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الرئيسية، كما تجتمع اللجنة بالمدقق الخارجي - وبدون وجود أعضاء من الإدارة التنفيذية - حسيماً تراه اللجنة مناسباً.

تضم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال الأعضاء التالية أسماؤهم:

أعضاء لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال	المنصب
السيد/ علي سعيد عبدالله سليم الفلاسي	رئيس اللجنة
السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو
السيد/ خليفة عبدالله خميس الرميثي	عضو

ملاحظات:

- تم إعادة تشكيل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بموجب القرار الصادر بالتمرير عن مجلس الإدارة في تاريخ 17 مارس 2021، والذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2021/02) الذي انعقد بتاريخ 10 مايو 2021.
- شغل السيد «منصور محمد الملا» عضوية لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال حتى تاريخ 28 فبراير 2021، حيث تقدّم باستقالته من عضوية مجلس إداة الشركة واللجان المنبثقة عنه اعتباراً من ذلك التاريخ.
- تم تعيين السيد «علي سعيد عبدالله الفلاسي» لتولّي منصب رئيس لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بناءً على القرار الصادر بالتمرير عن مجلس الإدارة في تاريخ 17 مارس 2021، والذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2021/02) الذي انعقد بتاريخ 10 مايو 2021.

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

6. لجان مجلس الإدارة (تابع)

6.1 لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال (تابع)

يحدد ميثاق لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال المسؤوليات المناطة بلجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال على النحو التالي:

أ) التقارير المالية

- النظر في أية بنود هامة وغير معتادة ترد أو يجب إيرادها في التقارير والبيانات المالية السنوية ونصف السنوية وربع السنوية، و إيلاء الاهتمام اللازم بها، ومناقشتها مع الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي، وإصدار توصيات بشأنها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- ضمان وجود آلية للإفصاح المستمر لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
- ضمان سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها (السنوية ونصف السنوية وربع السنوية) ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال السنة، والتركيز بشكل خاص على ما يلي:
 - أية تغييرات في السياسات والممارسات المحاسبية.
 - إبراز النواحي الخاطئة لتقدير الإدارة.
 - التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق.
 - افتراض استمرارية عمل الشركة.
 - التقيّد بالمعايير المحاسبية التي تقرّرها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
 - التقيّد بقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد التقارير المالية.

ب) حوكمة الشركة

- الإشراف والرقابة على التطبيق الداخلي لإطار حوكمة الشركة، وضمان الالتزام التام بالنظم القانونية والتشريعية الخاصة بذلك.
- المراجعة الدورية المنتظمة لمدى التزام إدارة الشركة وامتثالها لإطار عمل الحوكمة الذي تم إقراره واعتماده من قبل مجلس إدارة الشركة.
- مراجعة تقرير الحوكمة الذي يتم إرساله بشكل سنوي لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وإصدار التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة بهذا الشأن.

ج) نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

- تعيين أي طرف خارجي للقيام بمهام التدقيق الداخلي وفقاً لمتطلبات العمل، وتحديد أتعابهم، والنظر في طلبات استقالاتهم وإنهاء خدماتهم.
- المراقبة الدورية لأنظمة الرقابة الداخلية في الشركة، لتقييم كفاءتها وفعاليتها.
- مناقشة نظام الرقابة الداخلية مع الإدارة التنفيذية في الشركة، وتقييم فاعليتها وكفاءتها في أداء رسالتها ومهامها على وجه يسهم بفعالية عالية في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة.
- مناقشة ومراجعة السياسات والإجراءات المتّبعة في الشركة مع إدارتها التنفيذية، لضمان أداء رسالتها بفعالية، على وجه يسهم في تطوير هذه السياسات والإجراءات.
- مراقبة ومتابعة تطبيق إطار عمل إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية وفقاً لسياستها واستراتيجيات العمل الخاصة بها، ومتابعة وتقييم كفاءة وفعالية هذه السياسات والاستراتيجيات، وذلك من خلال إجراء عمليات تدقيق للسجلات ولقاعدة المعلومات، وأنظمة أمن الشبكات والتحكم للوحدات التشغيلية والاستراتيجية لهذه الإدارات.
- دراسة نتائج عمليات التدقيق الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية (والتي من ضمنها قضايا النصب والاحتيال التي تقع داخل الشركة).

د) المدقق الخارجي

- وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي، ورفع تقرير وتوصيات لمجلس الإدارة تحدد فيه المسائل التي ترى أهمية اتخاذ إجراء بشأنها، مع تقديم توصياتها بالخطوات اللازم اتخاذها.
- التسيق مع مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية والرئيس التنفيذي للإدارة المالية في الشركة في سبيل أداء مهامها، وعلى اللجنة الاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي للشركة مرة على الأقل في كل فترة إعلان عن البيانات المالية.
- مناقشة طبيعة ونطاق وفاعلية عمليات التدقيق، مع الأخذ بعين الاعتبار توافقها مع معايير التدقيق المعتمدة.
- متابعة ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي، ومدى موضوعيته، ومناقشته حول طبيعة ونطاق عمليات التدقيق، ومدى فعاليتها وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة.
- مناقشة المدقق الخارجي بشأن مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبّقة في التقارير المالية.
- مراجعة أداء المدقق الخارجي، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة في هذا الشأن.
- مراجعة رسالة مدقق الحسابات الخارجي وخطة عمله، وأية استفسارات جوهرية يطرحها المدقق على مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بخصوص السجلات المحاسبية أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، والتأكد بأنه قد تمّ مراجعتها ومناقشتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، وتقديم الردود بشأنها في الوقت المطلوب.
- مناقشة أية مشاكل قد يواجهها المدقق الخارجي أثناء أدائه للتدقيق والمراجعة المالية، بما في ذلك القيود التي قد تحد من نطاق العمل، أو الحصول على المعلومات اللازمة لإتمام العمل.
- ضمان التنسيق بين مدققي الحسابات الداخليين والخارجيّين، وتوافر الموارد الضرورية لإدارة الرقابة الداخلية، ومراجعة ومراقبة كفاءة هذه الإدارة.

هـ) إدارة الرقابة الداخلية

- مراجعة الأنشطة والموارد والهيكل التنظيمي الخاص بإدارة الرقابة الداخلية، ومراجعة إطار عمل إدارة الرقابة الداخلية ومراجعة واعتماد خطة التدقيق السنوية.
- النظر في عملية اختيار وتعيين مدير إدارة الرقابة الداخلية ومقدمي خدمات التدقيق الداخلي، أو استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم.
- مراجعة التقارير المقدّمة إلى اللجنة من قبل مدير إدارة الرقابة الداخلية، والردود الواردة من قبل إدارة الشركة عليها، وضمان أن النتائج والتوصيات المقدّمة من المدقق الداخلي والاقتراحات والردود الصادرة عن الإدارة التنفيذية قد تم استلامها ومناقشتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، ومناقشة مدير إدارة الرقابة الداخلية فيما إذا كان هناك أية صعوبات تواجهه في القيام بمهام التدقيق، كالقيود المفروضة على نطاق عمله، أو صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة لممارسة مسؤولياته.
- تقييم جودة مهام إدارة الرقابة الداخلية والمدقق الداخلي (إن وجد)، خاصةً فيما يتعلق بالتخطيط والمتابعة وإعداد التقارير، وتقييم أداء مدير إدارة الرقابة الداخلية، وتزويده بالمشورة والتوجيه في الوقت اللائم.
- التأكد من امتلاك إدارة الرقابة الداخلية العدد الكافي من الكادر الوظيفي، إلى جانب امتلاكها السلطة والمكانة الملائمة داخل الشركة.
- الاجتماع مع مدير إدارة الرقابة الداخلية مرة واحدة على الأقل سنوياً، لضمان عدم وجود أية مسائل معلقة.
- إعداد تقارير لمجلس الإدارة بشأن كافة المسائل التي يتم النظر فيها من قبل اللجنة.

و) الامتثال

- مراجعة مدى امتثال موظفي الشركة لقواعد السلوك المهني.
- النظر في تعيين ضابط الامتثال أو استقالته أو إقالته.
- مراجعة مدى ملاءمة الممارسات والإجراءات الخاصة بالامتثال للقوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها.
- مراجعة ومتابعة:
 - فاعلية نظام متابعة الامتثال لقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية والتشريعية ذات الصلة بنشاط الشركة (بما فيها القواعد واللوائح والأنظمة الداخلية).
 - التطوّرات والتحديثات التي تطرأ على النظم التشريعية والقانونية، والتي قد تؤثر على الشركة تأثيراً جوهرياً.
 - الجهود المبذولة من قبل إدارة الشركة لضمان الالتزام والامتثال لقواعد السلوك المهني.
- الحصول على تحديثات منتظمة من الإدارة (ومن المستشار القانوني للشركة أو ضابط الامتثال عند الحاجة) عن الأمور المتعلقة بالامتثال، إلى جانب التحقيق والنظر في المسائل التي تؤثر على نزاهة فريق الإدارة في الشركة، والتي تشمل على حالات تضارب المصالح أو مخالفة قواعد السلوك المهني، وذلك وفقاً لما تنص عليه السياسات والأنظمة المعمول بها داخل الشركة.

ز) مسؤوليات واختصاصات أخرى

- خلق قنوات من التواصل الحر والمفتوح بين كل من: لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال والمدققين الخارجيّين والمدققين الداخليّين وإدارة الشركة.
- النظر في أي أمور أو مواضيع أخرى بناءً على توجيهات صادرة عن مجلس الإدارة في هذا الشأن.

ح) بلاغات وإفصاحات الموظفين

- القيام بوضع السياسات والإجراءات والضوابط التي تمكّن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها من المسائل بشكل سري، والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة فيما يخص تلك المخالفات، وإجراء مراجعة دورية لهذه السياسات والإجراءات.
- متابعة إجراءات التحقيق في هذه المخالفات، للتأكد من استقلالية التحقيقات ونزاهتها.
- مراجعة إجراءات التحقيق التي تتخذها إدارة الشركة في التعامل مع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، وتصحيح ما قد يشوبها من انحرافات.

قامت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال في اجتماعها رقم (2013/04) بمراجعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات لدى الشركة، ومتابعة تطوير وتنفيذ الأنظمة الخاصة بذلك، لضمان فعاليتها، وقامت برفع توصية لمجلس الإدارة بهذا الشأن، الذي قام بدوره بالمصادقة عليها في اجتماعه رقم (2013/06) الذي انعقد بتاريخ 06 نوفمبر 2013، ويجري العمل حالياً على مراجعة هذه السياسة لضمان تطبيق أفضل المعايير والممارسات في هذا الشأن.

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

6. لجان مجلس الإدارة (تابع)

6.1 لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال (تابع)

قامت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بعقد سبعة (7) اجتماعات خلال العام 2021، وذلك على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد
2021/01	11 فبراير 2021
2021/02	14 فبراير 2021
2021/03	25 فبراير 2021
2021/04	10 مايو 2021
2021/05	10 أغسطس 2021
2021/06	06 أكتوبر 2021
2021/07	02 نوفمبر 2021

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	المنصب	الاجتماع 2021/01	الاجتماع 2021/02	الاجتماع 2021/03	الاجتماع 2021/04	الاجتماع 2021/05	الاجتماع 2021/06	الاجتماع 2021/07	عدد مرات الحضور
السيد/ علي سعيد عبدالله سليم الفلاسي	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7
السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو	✓	✓	-	✓	✓	✓	✓	6
السيد/ خليفة عبدالله خميس الرميثي	عضو	-	-	-	✓	✓	✓	✓	4

ملاحظة:

- حضر السيد«منصور محمد الملا» اجتماعات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال رقم (2021/01) ورقم (2021/02) ورقم (2021/03) التي انعقدت في 11 فبراير 2021 و 14 فبراير 2021 و 25 فبراير 2021 على التوالي ، حيث كان يشغل عضوية اللجنة في ذلك الوقت، ومن ثم تقدّم باستقالته من عضوية مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه اعتباراً من تاريخ 28 فبراير 2021
- لم يحضر السيد «خليفة عبدالله خميس الرميثي» « اجتماعات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال رقم (2021/01) ورقم (2021/02) ورقم (2021/03) التي انعقدت في 11 فبراير 2021 و 14 فبراير 2021 و 25 فبراير 2021 على التوالي ، حيث لم يكن عضواً في مجلس إدارة الشركةأو أي من اللجان المنبثقة عنه في ذلك الوقت.
- كافة الاعتذارات المقدمة من قبل أعضاء اللجنة عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، وتماشياً مع القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن.
- تمثّل حضور أعضاء اللجنة في هذه الاجتماعات وفقاً لهذا الجدول من خلال حضورهم الشخصي بالأصالة، وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة/ الاتصال المرئي (تطبيق Microsoft Teams).

6.2 لجنة الترشيحات والمكافآت

يقر السيد «مارتن لي ايدلمان» رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة، وعن مراجعته لآلية عملها، والتأكّد من فعاليتها.

تقدم لجنة الترشيحات والمكافآت تقاريرها لمجلس الإدارة عن إدارة الموارد البشرية والثقافة والأداء وسياسات التعويضات التي تعكس أفضل الممارسات، كما تقدّم توصياتها بشأن خطط تعاقب مناصب المجلس مع مراعاة التحديات والفرص التي تواجه الشركة، وما تحتاجه من مهارات وخبرات مستقبلية.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة (3) أعضاء غير تنفيذيين، جميعهم مستقلّون، ويعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية ومدير إدارة الموارد البشرية والثقافة والأداء، لضمان اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الجوهرية التي تدرج ضمن اختصاصات اللجنة.

تضم لجنة الترشيحات والمكافآت الأعضاء التالية أسماؤهم:

المنصب	أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت
رئيس اللجنة	السيد/ مارتن لي ايدلمان
عضو	السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش
عضو	السيد/ علي سعيد عبدالله سليم الفلاسي

ملاحظات:

- تمّ إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب القرار الصادر بالتميرير عن مجلس الإدارة في تاريخ 17 مارس 2021، والذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2021/02) الذي انعقد بتاريخ 10 مايو 2021.
- شغل السيد «منصور محمد الملا» عضوية لجنة الترشيحات والمكافآت حتى تاريخ 28 فبراير 2021، حيث تقدّم باستقالته من عضوية مجلس إداة الشركة واللجان المنبثقة عنه اعتباراً من ذلك التاريخ.
- تمّ تعيين السيد «علي سعيد عبدالله الفلاسي» لتولّي عضوية لجنة الترشيحات والمكافآت بناءً على القرار الصادر بالتميرير عن مجلس الإدارة في تاريخ 17 مارس 2021، والذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2021/02) الذي انعقد بتاريخ 10 مايو 2021.

يحدد ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤوليات اللجنة كما يلي:

- التأكّد من استقلالية الأعضاء المستقلّين بشكل مستمر، وإذا تبيّن لّجنة أن أحد الأعضاء قد فقد شروط الاستقلالية، وجب عليها عرض الأمر على المجلس ليقوم باتخاذ اللازم في هذا الشأن وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب الخاصة بأعضاء مجلس إدارة الشركة والعاملين فيها، ومراجعتها بشكل سنوي، وعلى اللجنة أن تتحقق من أن المكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا معقولة وتتناسب مع أداء الشركة.
- تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين، وأسس اختيارهم.
- إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة، ومراقبة ومتابعة تطبيقها، ومراجعتها بشكل دوري.
- وضع واعتماد سياسة وآلية الترشّح لعضوية مجلس إدارة الشركة، وتنظيم ومتابعة الإجراءات الخاصة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة، بما يتوافق مع القوانين والأنظمة المعمول بها.
- مراجعة الاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس إدارة الشركة، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس.
- مراجعة هيكل مجلس الإدارة، ورفع التوصيات الصادرة في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها عليه إلى مجلس الإدارة لاعتماد تطبيقها.
- أية اختصاصات ومهام أخرى يتم تحديدها من قبل مجلس الإدارة من وقت لآخر.

وبناءً على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2021/02) الذي انعقد بتاريخ 10 مايو 2021، فقد قرّر المجلس أن تعقد لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعاً واحداً على الأقل سنوياً للقيام بمسؤولياتها، والوفاء بمتطلباتها التشريعية وفقاً للوائح والأنظمة المقرّرة والمعمول بها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع، وعليه قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بعقد اجتماعين اثنين خلال العام 2021، وذلك على النحو التالي:

تاريخ الانعقاد	رقم الاجتماع
2021/01	08 فبراير 2021
2021/02	21 مارس 2021

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	المنصب	الاجتماع 2021/01	الاجتماع 2021/02	عدد مرات الحضور
السيد/ مارتن لي ايدلمان	رئيس اللجنة	✓	✓	2
السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش	عضو	✓	✓	2
السيد/ علي سعيد عبدالله سليم الفلاسي	عضو	-	✓	1

ملاحظة:

- حضر السيد «منصور محمد الملا» اجتماع لجنة الترشيحات والمكافآت رقم (2021/01) الذي انعقد بتاريخ 08 فبراير 2021، حيث كان يشغل عضوية اللجنة في ذلك الوقت، ومن ثم تقدّم باستقالته من عضوية مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه اعتباراً من تاريخ 28 فبراير 2021.
- لم يحضر السيد «علي سعيد عبدالله الفلاسي» اجتماع لجنة الترشيحات والمكافآت رقم (2021/01) الذي انعقد بتاريخ 08 فبراير 2021، حيث لم يكن عضواً في مجلس إدارة الشركة أو أي من اللجان المنبثقة عنه في ذلك الوقت.
- تمثّل حضور أعضاء اللجنة في هذه الاجتماعات وفقاً لهذا الجدول من خلال حضورهم الشخصي بالأصالة، وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة/ الاتصال المرئي (تطبيق Microsoft Teams).

6. لجان مجلس الإدارة (تابع)

6.3 اللجنة التنفيذية

يقر السيد «وليد أحمد سالم المقرب المهيري» رئيس اللجنة التنفيذية بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة، وعن مراجعته لآلية عملها، والتأكد من فعاليتها.

تلعب اللجنة التنفيذية دوراً استشارياً لمجلس الإدارة، وتعمل على توفير الضمان والرقابة على استراتيجية الشركة وتحديد الأولويات المتعلقة بالمشاريع والأداء.

تتألف اللجنة التنفيذية من ثلاثة (3) أعضاء غير تنفيذيين، جميعهم مستقّلون، هذا ويعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية للشركة لضمان اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الجوهرية بشكل منتظم.

تضم اللجنة التنفيذية الأعضاء التالية أسماؤهم:

المنصب	أعضاء اللجنة التنفيذية
رئيس اللجنة	السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري
عضو	السيد/ حمد سالم محمد العامري
عضو	السيدة/ مريم سعيد أحمد غياش

ملاحظات:

- تم إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2019/02) الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019.
- تم تعيين السيد «وليد أحمد سالم المقرب المهيري» لتولّي منصب رئيس اللجنة التنفيذية بموجب القرار الصادر عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها رقم (2019/01) الذي انعقد بتاريخ 08 أبريل 2019.

حدد ميثاق اللجنة التنفيذية المسؤوليات الموكلة لها كما يلي:

- في مجال استراتيجية الاستثمار واعتماد السياسات:**
 - الإشراف على استراتيجية الاستثمار والسياسات على مستوى الشركة ككل.
 - الموافقة على القرارات المتعلقة بالاستثمارات والمشاريع التطويرية الخاصة بالشركة وفقاً للحدود والقيود المقررة في جدول التفويضات.
 - مراجعة واعتماد السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمشاريع التطويرية وإدارة الأصول لدى الشركة.
 - اعتماد استراتيجية إدارة المناقصات والمشتريات، وإرساء العطاءات التي تتعلق بالمناقصات الجوهرية الخاصة بالشركة وفقاً للحدود والقيود المقررة في جدول التفويضات.
- في مجال الإشراف والمراجعة:**
 - مراجعة واعتماد مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالمشاريع التطويرية، ومتابعة مستوى الأداء فيها.
 - متابعة الأداء الخاص بالاستثمارات والمناقصات.
 - مراجعة المتطلبات الخاصة بالحاجة إلى زيادة رأس المال، وإصدار التوصيات المناسبة في هذا الشأن.
 - مراجعة التأثيرات الخاصة بعمليات الاستثمار.
 - مراجعة الأهداف والنسب المالية الرئيسية التي تضعها اللجان الإدارية ذات الاختصاص.

قامت اللجنة التنفيذية بعقد تسعة (9) اجتماعات خلال العام 2021، وذلك على النحو التالي:

الاجتماع	تاريخ الانعقاد
2021/01	04 يناير 2021
2021/02	10 فبراير 2021
2021/03	01 مارس 2021
2021/04	26 أبريل 2021
2021/05	08 مايو 2021
2021/06	20 يونيو 2021
2021/07	18 أغسطس 2021
2021/08	24 نوفمبر 2021
2021/09	08 ديسمبر 2021

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	المنصب	الاجتماع 2021/01	الاجتماع 2021/02	الاجتماع 2021/03	الاجتماع 2021/04	الاجتماع 2021/05	الاجتماع 2021/06	الاجتماع 2021/07	الاجتماع 2021/08	الاجتماع 2021/09	عدد مرات الحضور
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو	✓	✓	✓	-	✓	✓	✓	✓	✓	8
السيدة/ مريم سعيد أحمد غياش	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9

ملاحظة:

- كافة الاعتبارات المقّمة من قبل أعضاء اللجنة عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لمقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، وتماشياً مع القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن.
- تمثل حضور أعضاء اللجنة في هذه الاجتماعات وفقاً لهذا الجدول من خلال حضورهم الشخصي بالأصالة، وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة/ الاتصال المرئي (تطبيق Microsoft Teams).

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

لجانة متابعة شؤون المطلعين، وسياسة تداولات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة

7. لجنة متابعة شؤون المطلعين، وسياسة تداولات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة 7.1 سياسة تداولات المطلعين

قام مجلس الإدارة بوضع سياسة لتداول المطلعين في أسهم الشركة تماشياً مع قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03 /ر.م) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، واللائحة الداخلية رقم (2009/5) الصادرة عن سوق أبوظبي للأوراق المالية، حيث تتيح هذه السياسة لمجلس الإدارة والعاملين لدى الشركة الوفاء بالتزاماتهم القانونية عندما تكون لديهم معلومات جوهرية قد تؤثر على سعر سهم الشركة في السوق المالي، وتتضمن هذه السياسة شرحاً مفصلاً للضوابط التي تحكم تداولات المطلعين، وتضع قيوداً على التداول في الأوراق المالية الصادرة عن شركة الدار العقارية ش.م.ع.

تحظر هذه السياسة التداول إن كان هناك احتمال معقول في استغلال معلومات غير منشورة أو غير مفصح عنها ذات علاقة بأعمال الشركة. ولها تأثير على أسعار التداول، وتطبق سياسة تداول المطلعين في الأسهم على مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وجميع الموظفين العاملين لدى الشركة الذين لديهم إطلاع على معلومات وبيانات جوهرية. وتجدر الإشارة هنا إلى التزام الشركة التام بإجراء مراجعة دورية لقائمة مطلعيها وتحديثها عبر الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية، كان آخرها في شهر نوفمبر من العام 2021بما يتناسب مع المشاريع والخطط الاستراتيجية والتشغيلية التي تتبناها الشركة.

وبموجب هذه السياسة، يتم حظر التداول على أسهم الشركة من قبل المطلعين في فترات تقييد التداولات التي تفرضها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، ويتعيّن على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين في الشركة والشركات التابعة إبلاغ إدارة السوق قبل تقديم طلباتهم إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية بهدف إجراء تداول مطلع، وذلك بغض النظر عن قيمة ونوع الصفقة (بيع أو شراء).

تحفظ شركة الدار العقارية بحقها في منع أو تقييد أي تداول عندما ترى احتمالاً معقولاً لاستغلال معلومات غير منشورة (غير مفصح عنها) فيما يتعلق بأعمال الشركة بشكل قد يؤثر على سعر تداول الأسهم في السوق. علاوةً على ذلك، يمكن فرض فترة حظر إضافية يحظر خلالها إجراء أيّ تداولات من قبل المطلعين سواء كانوا من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو العاملين لدى الشركة أو الشركات التابعة، كفترة حظر التداولات التي تمّ فرضها تزامناً مع الفترة الزمنية التي استغرقتها مباحثات ومفاوضات الاستحواذ من قبل شركة الدار العقارية على حصة أغلبية في شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (سوديك)، وفترة الحظر التي تمّ فرضها تزامناً مع مفاوضات ومناقشات الاستحواذ على عدد من أصول شركة التطوير والاستثمار السياحي، وغيرها من فترات الحظر التي تزامنت مع الصفقات والمعاملات الجوهرية الأخرى التي مرت بها الشركة. .

هذا ويدرك أعضاء مجلس الإدارة الالتزامات المترتبة عليهم بشأن متطلبات الإفصاح عن تداولاتهم في أسهم الشركة، وهم ملتزمون بجميع المتطلبات المقررة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

هذا ويدرك أعضاء مجلس الإدارة الالتزامات المترتبة عليهم بشأن متطلبات الإفصاح عن تداولاتهم في أسهم الشركة، وهم ملتزمون بجميع المتطلبات المقررة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

هذا ويدرك أعضاء مجلس الإدارة الالتزامات المترتبة عليهم بشأن متطلبات الإفصاح عن تداولاتهم في أسهم الشركة، وهم ملتزمون بجميع المتطلبات المقررة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

هذا ويدرك أعضاء مجلس الإدارة الالتزامات المترتبة عليهم بشأن متطلبات الإفصاح عن تداولاتهم في أسهم الشركة، وهم ملتزمون بجميع المتطلبات المقررة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

هذا ويدرك أعضاء مجلس الإدارة الالتزامات المترتبة عليهم بشأن متطلبات الإفصاح عن تداولاتهم في أسهم الشركة، وهم ملتزمون بجميع المتطلبات المقررة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

7.2 لجنة متابعة شؤون المطلعين وتداولاتهم في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عنها ومهامها
إعمالاً لأحكام قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03 /ر.م) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، قامت إدارة الشركة بتشكيل لجنة مختصة بشؤون المطلعين وتداولاتهم في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عنها، كما قامت إدارة الشركة بتحديد المهام والاختصاصات الموكلة لهذه اللجنة وذلك وفقاً للتفصيل الآتي:

7.2.1 لجنة متابعة شؤون المطلعين وتداولاتهم

تضم لجنة متابعة شؤون المطلعين وتداولاتهم في عضويتها كلاً من:

- الرئيس التنفيذي للإدارة المالية والاستدامة.
- المستشار القانوني العام.
- مدير إدارة الرقابة الداخلية.

يقر أعضاء اللجنة بمسؤوليتهم عن نظام المتابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المطلعين في الشركة، وعن مراجعتهم لآلية عملها، والتأكّد من فعاليتها.

7.2.2 مهام واختصاصات اللجنة

تتولى لجنة متابعة شؤون المطلعين وتداولاتهم القيام بالمهام والاختصاصات التالية:

- إعداد سجل خاص ومتكامل يضم الأسماء والبيانات الخاصة بالمطلعين، بما في ذلك الأشخاص الذين يمكن اعتبارهم مطّلعين بصورة مؤقتة، والذين يحقّ أو يتوافر لهم الاطلاع على المعلومات الداخلية للشركة قبل نشرها، كما يتضمّن السجل الإفصاحات المسبقة واللاحقة الخاصة بالمطلعين.
- إدارة ومتابعة والإشراف على تعاملات المطلعين، وملكيّاتهم، والاحتفاظ بالسجل الخاص بهم.
- إجراء مراجعة بشكل ربع سنوي لسجلات وكشوفات المطلعين، للتأكّد من تحديثها بشكل مستمر، والتشاور مع الإدارة التنفيذية لدى الشركة بشأن أية تحديثات يتطلب إجراؤها على هذه السجلات والكشوفات وقت حدوثها، وفقاً لمتطلبات ومقتضيات سير الأعمال لدى الشركة.
- رفع الكشوف والتقارير الدورية الخاصة بالمطلعين إلى كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
- ضمان التحديث المستمر لقائمة مطلعي الشركة على الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية، وإجراء أي تحديث على هذه القائمة فور حدوثه.
- التواصل المستمر مع المطلعين، ونشر الوعي الخاص بتداولاتهم في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عن الشركة، بما في ذلك توعيتهم وتذكيرهم المستمر بقرات حظر التداول في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عن الشركة، وفقاً للأنظمة والقواعد المقررة والمعمول بها لدى كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، لضمان الالتزام بها، وتجنّب ارتكاب أيّة مخالفات.
- المراجعة الدورية لسياسة تداولات المطلعين، ورفع التوصية بشأن أيّة تعديلات قد تطرأ عليها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها في الوقت المناسب.
- أية اختصاصات أو مهام أخرى يتمّ تكليف اللجنة بها من قبل مجلس إدارة الشركة من وقت لآخر.

التقرير الاستراتيجي

القوائم المالية

الحوكمة

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

تقرير حوكمة الشركات 2021

تقرير حوكمة الشركات 2020

تقرير حوكمة الشركات 2019

تقرير حوكمة الشركات 2018

تقرير حوكمة الشركات 2017

تقرير حوكمة الشركات 2016

تقرير حوكمة الشركات 2015

تقرير حوكمة الشركات 2014

تقرير حوكمة الشركات 2013

تقرير حوكمة الشركات 2012

تقرير حوكمة الشركات 2011

تقرير حوكمة الشركات 2010

تقرير حوكمة الشركات 2009

تقرير حوكمة الشركات 2008

تقرير حوكمة الشركات 2007

تقرير حوكمة الشركات 2006

تقرير حوكمة الشركات 2005

تقرير حوكمة الشركات 2004

تقرير حوكمة الشركات 2003

تقرير حوكمة الشركات 2002

تقرير حوكمة الشركات 2001

تقرير حوكمة الشركات 2000

تقرير حوكمة الشركات 1999

تقرير حوكمة الشركات 1998

تقرير حوكمة الشركات 1997

تقرير حوكمة الشركات 1996

تقرير حوكمة الشركات 1995

تقرير حوكمة الشركات 1994

تقرير حوكمة الشركات 1993

تقرير حوكمة الشركات 1992

تقرير حوكمة الشركات 1991

تقرير حوكمة الشركات 1990

تقرير حوكمة الشركات 1989

تقرير حوكمة الشركات 1988

تقرير حوكمة الشركات 1987

تقرير حوكمة الشركات 1986

تقرير حوكمة الشركات 1985

تقرير حوكمة الشركات 1984

تقرير حوكمة الشركات 1983

تقرير حوكمة الشركات 1982

تقرير حوكمة الشركات 1981

تقرير حوكمة الشركات 1980

تقرير حوكمة الشركات 1979

تقرير حوكمة الشركات 1978

تقرير حوكمة الشركات 1977

تقرير حوكمة الشركات 1976

تقرير حوكمة الشركات 1975

تقرير حوكمة الشركات 1974

تقرير حوكمة الشركات 1973

تقرير حوكمة الشركات 1972

تقرير حوكمة الشركات 1971

تقرير حوكمة الشركات 1970

تقرير حوكمة الشركات 1969

تقرير حوكمة الشركات 1968

تقرير حوكمة الشركات 1967

تقرير حوكمة الشركات 1966

تقرير حوكمة الشركات 1965

تقرير حوكمة الشركات 1964

تقرير حوكمة الشركات 1963

تقرير حوكمة الشركات 1962

تقرير حوكمة الشركات 1961

تقرير حوكمة الشركات 1960

تقرير حوكمة الشركات 1959

تقرير حوكمة الشركات 1958

تقرير حوكمة الشركات 1957

تقرير حوكمة الشركات 1956

تقرير حوكمة الشركات 1955

تقرير حوكمة الشركات 1954

تقرير حوكمة الشركات 1953

تقرير حوكمة الشركات 1952

تقرير حوكمة الشركات 1951

تقرير حوكمة الشركات 1950

تقرير حوكمة الشركات (تابع)
8. نظام الرقابة الداخلية (تابع)
8.4 تعامل الشركة مع القضايا الجوهرية أو المشاكل التي يتم الإفصاح عنها في التقارير والحسابات السنوية
لقد قام مجلس الإدارة بوضع معايير وأسس للرقابة الداخلية في الشركة، بهدف تقديم المشورة على وجه يتسم بالموضوعية والاستقلالية والموثوقية، إلى جانب تأمين بيئة مثالية للرقابة الداخلية تلبى متطلبات مجلس الإدارة، وتسهم في تعزيز الدور الذي يقوم به كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال واللجنة التنفيذية، وذلك بغية الإسهام في أداء واجباتهم ومهامهم ومسؤولياتهم على أكمل وجه. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن مسؤوليات إدارة الرقابة الداخلية تخضع للميثاق المصادق عليه من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال ومجلس الإدارة، وذلك بما يتماشى مع قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03 /ر.م) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، ويمثل هذا الميثاق السياسة المحكمة التي تعمل من خلالها إدارة الرقابة الداخلية، وتسهم في تحقيق أهداف الشركة ومواكبة تطوراتها.

تقدّم إدارة الرقابة الداخلية تقاريرها إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال، وتمارس عملها تحت إشرافها - كما أسلفنا -، الأمر الذي يتيح لها العمل بطريقة مستقلة وموضوعية، كما يتيح لها التفاعل مع الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة التنفيذية بأسلوب متميِّز، يكفل تسهيل التعرّف على مبادرات تحسين الأداء وتطوير الأعمال، فضلاً عن توفير الضمانات الكفيلة بتحقيق أهداف الشركة على نحو فعّال، ولضمان درجة عالية من الاستقلالية في تنفيذ إدارة الرقابة الداخلية لأنشطتها، والقيام بمهامها، فإن مدير إدارة الرقابة الداخلية يتمتع باتّصال مباشر مع أعضاء مجلس الإدارة، ويعتبر من الناحية الوظيفية مسؤولاً أمام لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال، ومن الناحية الإدارية مسؤولاً أمام الرئيس التنفيذي.

و عندما تواجه الشركة بعض المسائل الجوهرية أو الأمور الملحة أو المسائل التي يتم الكشف عنها في البيانات المالية السنوية، أو أي وسائل أخرى للإفصاح؛ فيتمثل دور إدارة الرقابة الداخلية في هذا الشأن في الآتي:

- إدراج هذه المسائل والقضايا ضمن مراحل التخطيط لعمليات التدقيق.
- تقديم المشورة والخدمات الاستشارية (حسبما تقتضي الضرورة) للإسهام في بيان هذه المسائل والمستجدات وإيجاد حلول لها.
- تأمين المتابعة المنتظمة للخطوات والإجراءات المتخذة من أجل معالجة هذه المسائل والقضايا.
- رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بما يخص وضع هذه المسائل والقضايا.

8.5 التقارير الصادرة من إدارة الرقابة الداخلية لمجلس إدارة الشركة.

تقوم إدارة الرقابة الداخلية بممارسة أعمالها ومهامها الموكلة إليها - تحت الإشراف المباشر من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال - بشكل فاعل وبتأء، يسهم في خلق بيئة عمل مثالية تتسم بالشفافية والفعالية والامتثال والانضباط والكفاءة في الأداء والانتاجية، وتشجع على جذب الكوادر المهنية المؤهلة ذات الخبرة والكفاءة. وتقوم إدارة الرقابة الداخلية بإعداد تقاريرها وفقاً لأرقى الممارسات المتّبعة في هذا الشأن، وبما يتوافق مع الأنظمة والقوانين المعمول بها، حيث تمارس هذه الإدارة مهامها بنزاهة وحيادية دون أية تدخلات أو مؤثرات قد تؤثر على جودة وكفاءة تقاريرها، وتقوم إدارة الرقابة الداخلية برفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بشكل منتظم (وعند اقتضاء الحاجة) لعرضها ومناقشتها ورمع توصية بشأنها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن إدارة الرقابة الداخلية قامت بإعداد وعرض 17 تقريراً على لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال ومجلس الإدارة خلال العام 2021، والتي تشمل وحدات الأعمال المختلفة القابلة للتدقيق لدى الشركة، وتم إصدار القرارات اللازمة بشأنها.

9. إدارة المخاطر

تعتبر شركة الدار العقارية أن الإدارة الفعّالة للمخاطر هي من أسس ممارسات الإدارة الجيّدة، وتلتزم بتوفير نظام لإدارة المخاطر لحماية استثمارات المساهمين، وحقوق الأطراف المعيّنة، وأصول الشركة، ومنع ارتكاب مخالفات للقوانين واللوائح المقرّرة، ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن اعتماد سياسة إدارة المخاطر، ومراجعة فاعلية عملية هذه الإدارة، والتأكّد من احتمالية مواجهة الشركة للمخاطر، وتتولى لجنة إدارة المخاطر بالتنسيق المباشر مع الإدارة التنفيذية للشركة من جهة ومع لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال من جهة أخرى مهمة تطبيق إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر في الشركة، وضمان استمرارية أدائه بفعاليّة تامّة، كما تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال في الوقت ذاته بتوفير المشورة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بكفاءة وفعاليّة أنشطة وجهود إدارة المخاطر. إضافة إلى ذلك، تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بتعزيز دور مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته وواجباته المرتبطة بإدارة المخاطر، وذلك بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2013/04) الذي انعقد بتاريخ 01 يوليو 2013، والذي بموجبه تكون التبعية الوظيفية للجنة إدارة المخاطر إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال، كما نصّ على ذلك صراحة في الميثاق الخاص بلجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال والميثاق الخاص بلجنة إدارة المخاطر، اللذين تمّ اعتمادهما والمصادقة عليهما في اجتماع مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه.

قامت لجنة إدارة المخاطر في الشركة بإقرار معايير خاصّة لإدارة المخاطر، كما قامت بوضع سجل المخاطر الخاص بالشركة، وعملت على مواءمتها لتتماشى مع أرقى المعايير في هذا المجال، ويضمن نظام إدارة المخاطر انسجام الطرق المتّبعة في تقييم ومراقبة المخاطر والتواصل فيما يتعلق بها، وضمان انسجام جهود إدارة المخاطر مع الأعمال والأهداف الاستراتيجية للشركة.

تعتبر سياسة إدارة المخاطر في شركة الدار العقارية أحد أهمّ مكونات نظام إدارة المخاطر، حيث تمّ تشكيل لجنة لإدارة المخاطر في العام 2013 لتكون بمثابة لجنة إدارية، تكمّن مهامها في الآتي:

- تحديد المخاطر التي قد تواجه عمل الشركة و تقييمها.
- النظر في الممارسات الكفيلة بتخفيف أثر المخاطر الحاليّة.
- وضع وتطوير إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بالشركة، والذي يشتمل على ما يلي:
 - تقييم المخاطر.
 - سجل المخاطر.
 - مدى إمكانيّة تحمّل المخاطر.
 - تحديد الأولويات الخاصة بالمخاطر.
 - التخفيف من المخاطر وإدارتها.
 - الإشراف والمتابعة ورفع التقارير.

يرأس هذه اللجنة الرئيس التنفيذي للشركة، وتضم في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية، وقد قامت هذه اللجنة بعقد ثلاثة (3) اجتماعات خلال العام 2021. كما قامت لجنة إدارة المخاطر بما يلي:

- مراجعة ومناقشة ميثاق لجنة المخاطر.
- تعزيز إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر.
- وضع وتحديث سجل المخاطر الخاص بالشركة، وتحديد التوجّهات الاستراتيجية للشركة في هذا الشأن.

إلى جانب ذلك، فقد قامت الشركة بتعيين السيدة «كارولين ديروس» لتولي مهام ضابط إدارة المخاطر، وهي حاصلة على شهادة الماجستير في الإدارة، وتتمتع السيدة «كارولين» بخبرة تناهز الـ 21 عاماً في كل من القطاعين العام والخاص في كل من فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي، وقد أسست «كارولين» خبرتها في مجال برامج ومشاريع إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة المؤسسية، إلى جانب التركيز على استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات. دعمت «كارولين» العديد من الشركات لتأسيس وظيفة إدارة المخاطر الخاصة بها عندما كانت تعمل لدى شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PWC) في باريس، وترأست إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال في الديار القطرية وشركة تمكين، وهي شركة تابعة لجهاز الشؤون التنفيذية في أبوظبي، وذلك قبل الانضمام إلى شركة الدار العقارية في عام 2019.

10. التواصل مع المساهمين

تطبّق الشركة سياسة إفصاح خاصة بالسوق، تقوم على أساس معايير حوكمة الشركات وما يتعلق بها من متطلبات وإجراءات تهدف إلى تزويد كافة المساهمين والمستثمرين في السوق بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، كما تبيّن السياسة التي تتبناها إدارة الشركة الإجراءات التي يوجّه مجلس الإدارة بتنفيذها، ويحرص على الالتزام بها، لضمان مراعاة الالتزام والإفصاح المستمر وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

إلى جانب ذلك، ومن منطلق حرص الشركة على تطبيق أعلى درجات الإفصاح والشفافيّة والمصدقيّة في المعلومات المفصح عنها، يعتبر أصحاب المناصب التالية وحدهم الأشخاص المصرّح لهم بالإفصاح عن أية تصريحاتٍ عامّة نيابةً عن الشركة، أو أية تصريحاتٍ أخرى تنسب إليها:

- رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
- الرئيس التنفيذي.
- فريق الإدارة التنفيذية.
- مقرّر الشركة.

تعقد الشركة من وقت لآخر اجتماعات مع محلّلين والمستثمرين لتوفير المعلومات اللازمة لهم، ولا يتم الإفصاح في هذه الحالات عن أيّة معلومات إلا إذا تمّ الإفصاح عنها لدى السوق مسبقاً، أو في الوقت ذاته، كما تحجم شركة الدار العقارية عن إبداء أيّة تعليقات بشأن توقعات السوق أو ما يشاع فيه، ما لم تتعلق باستفسارٍ رسميٍّ صادرٍ من جهات رقابيّة مثل هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

تعتبر الجمعية العموميّة هي الفرصة الأساسيّة أمام المساهمين للاجتماع وجهاً لوجه مع مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيّين، حيث يتلقى المساهمون إشعاراً بالاجتماع، يحدّد بالتفصيل زمان ومكان انعقاد الاجتماع، بالإضافة إلى المواضيع المدرجة على جدول أعمال هذا الاجتماع، كما يرفق بالإشعار نموذج وكالةٍ مع تعليمات عن كيفية تعبئته في ظرف يتم إرساله من قبل الشركة إلى المساهمين بواسطة البريد المسجّل، بهدف تشجيع أكبر عددٍ من المساهمين على المشاركة في هذا الاجتماع.

يتم خلال الاجتماع إتاحة الفرصة أمام المساهمين الحاضرين لطرح استفساراتهم، ويلتزم رئيس الاجتماع بمناقشة أكبر عدد من الموضوعات والمسائل التي يتم طرحها خلال الوقت المتاح، كما يحرص الأعضاء على التواجد بعد الاجتماع للتحّدث مع المساهمين. إلى جانب ذلك، يقوم مدقق الحسابات الخارجي بحضوراجتماع الجمعية العموميّة، ويكون متواجداً للإجابة عن أية استفسارات يتم طرحها.

2021

2020

2019

2018

2017

2016

2015

2014

2013

2012

2011

2010

2009

2008

2007

2006

2005

2004

2003

2002

2001

2000

1999

1998

1997

1996

1995

1994

1993

1992

1991

1990

1989

1988

1987

1986

1985

1984

1983

1982

1981

1980

1979

1978

1977

1976

1975

1974

1973

1972

1971

1970

1969

1968

1967

1966

1965

1964

1963

1962

1961

1960

1959

1958

1957

1956

1955

1954

1953

1952

1951

1950

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

1.1. قواعد السلوك المهني

يعتمد نجاح الشركة على سمعتها الجيّدة في تنفيذ المشروعات، والنزاهة في تعاملاتها، وقدرتها المهنية، حيث أنّها تلتزم بأعلى مستويات السلوك المهني والقانوني، مع مراعاة كافة القوانين واللوائح المعمول بها عند مزاوله أعمالها.

تشكّل قواعد السلوك المهني بالنسبة لمجلس إدارة شركة الدار العقارية وموظفيها واجباً والتزاماً، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من أسلوب عملهم، وتتلخص المبادئ وقواعد السلوك المهني التي تلتزم بها شركة الدار العقارية بميثاق قواعد السلوك المهني المطبّق لدى الشركة، والمصادق عليه من قبل مجلس الإدارة. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن مجلس الإدارة قام في اجتماعه رقم (2013/06) الذي انعقد بتاريخ 06 نوفمبر 2013 بمراجعة هذا الميثاق والمصادقة عليه، ويجري العمل حالياً على مراجعة هذه السياسة لضمان تطبيق أفضل المعايير والممارسات في هذا الشأن.

1.2. آلية إفصاح الموظفين

تماشياً مع قواعد السلوك المهني، قامت الشركة بوضع سياسة إفصاح خاصة بالعاملين لدى الشركة، تعزيزاً للالتزامها بضمان قدرة الموظّف على الإفصاح عن مخاوفه وقلقه بشأن أية سلوكيات غير لائقة دون تعرّضه للاضطهاد أو المضايقة أو التمييز، وكذلك ضماناً للقيام بعمليات التحقيق بالأسلوب الملائم وبسرية تامة، وقد قامت لجنة التحقيق وإدارة المخاطر والامتثال في اجتماعها رقم (2013/04) الذي انعقد بتاريخ 06 نوفمبر 2013 بمراجعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات لدى الشركة كما تم بيانه سابقاً في الفقرة (ج) من البند (6.1).

هذا وتتيح آلية الإفصاح هذه لموظفي الشركة التعبير عن مخاوفهم على نحو مسؤول وبصورة سرّية، ومن دون الإفصاح عن بياناتهم الشخصيّة (حسب رغبتهم)، دون خوف من تعرضهم لتمييز في المعاملة، كما تتخذّ الشركة التدابير الملائمة للتحقيق وبشكل مستقل فيما قد يثار من أمور تتصل بهذه الآلية.

1.3. تضارب المصالح

تطالب الشركة أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين التنفيذيّين بالإبلاغ عن أيّ تعارض في المصالح قد ينطوي عليه تعاملهم مع شؤون الشركة، والإحجام عن المشاركة في مناقشة هذه الأمور أو التصويت عليها كلما اقتضى الأمر ذلك. إضافةً إلى الإرشادات العامة التي يتضمّنها النظام الأساسي للشركة وميثاق قواعد السلوك المهني وميثاق مجلس الإدارة، وبما يتوافق مع القرارات والقوانين والأنظمة المقرّرة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع والجهات الرقابية والتشريعية الأخرى. وقد تمّ وضع سلسلة من الإجراءات الكفيلة بالالتزام بالقوانين على أعلى المستويات فيما يتعلق بإدارة تعارض المصالح المطبّقة، كما تحث الشركة أعضاء مجلس الإدارة على إثارة أيّ مسألة قد تُوّدي إلى تعارض في المصالح لدى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

1.4. المخالفات المرتكبة من قبل الشركة خلال العام 2021

لم ترتكب الشركة أية مخالفات جوهرية فيما يخضّ اللوائح التنظيمية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

1.5. الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركة

رحلة «الدار» نحو الاستدامة:

انطلاقاً من هدفنا المتأهّل لرسم مستقبل أفضل، لا يقتصر تطبيق مفهوم الاستدامة على سياسة شركة «الدار للتطوير» و «الدار للاستثمار» فحسب، بل يعتبر جزءاً أصيلاً من عملياتنا، حيث إننا ندرك أهمية دمج الاستدامة في ثقافة الشركة، وكذلك في استراتيجية الأعمال. كما نهدف إلى تشجيع ممارسات الأعمال المسؤولة، وزيادة الأثر الإيجابي على مجتمعاتنا، وقيادة عملية التغيير، عبر سلسلة القيمة لدينا وفي المجتمع بشكل عام، لينعكس الأمر تبعاً على الاقتصاد ككل.

ومن هذا المنطلق، فإننا نركز على تحقيق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصالح والمساهمين، وسنواصل تعزيز أداثنا في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وإثبات ريادتنا، وتطبيق أفضل الممارسات في مؤسستنا، ولذلك يشرف فريق المسؤولية الاجتماعية المؤسسية والاستدامة التابع للمجموعة على إطار الاستدامة والاستراتيجية والسياسة الخاصة بنا، ويحدد أولويات مبادرات الاستدامة رفيعة المستوى، مثل وضع خطة عمل للحد من انبعاثات الكربون.

تتماشى استراتيجية «الدار» للاستدامة تماماً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية أبوظبي الاقتصادية 2030.

ومن الانجازات التي حققتها الشركة خلال العام 2021 مايلي:

- انضمت «الدار» إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة الهادف إلى تعزيز مواءمة استراتيجيات ومبادرات الاستدامة التي نطلقها مع جدول أعمال الأمم المتحدة العالمي.
- يمثل العنصر النسائي ما نسبته 36.6% من إجمالي القوى العاملة في الشركة، ويشغلون 25% من مناصب الإدارة العليا والمتوسطة؛ لذلك تم اختيارنا من قبل منظمة «غريت بليس تو وورك» كواحدة من أفضل 10 شركات في دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل بيئة العمل الجيدة التي نوفرها للعنصر النسائي، هذا، وقد قيم الاستطلاع التي قامت به المنظمة تجارب الموظفين في مجالات الثقة والابتكار وقيم الشركات والقيادة.
- بلغت نسبة توظيف المواطنين 35.3%، وقد تمهدت الشركة بخلق فرص عمل لألف مواطن إماراتي على مدى السنوات الخمس المقبلة، وذلك بما يتماشى مع أهداف خطة التوطين الطموحة التي أطلقتها مبادرة «مشاريع الخمسين» الإماراتية.
- حققت الشركة 58 نقطة في مؤشر داو جونز للاستدامة، وهو ما يمثل تحسناً بنسبة 53٪ خلال العام، بعد أن سجلنا 38 نقطة في العام 2020، وأصبحت الآن من بين أعلى 13٪ من الشركات المقاربة العالمية التي يبلغ عددها 237 شركة التي خضعت لاستبيان مؤشر داو جونز للاستدامة، بعد أن كانت من بين أعلى 31٪ من الشركات التي خضعت للاستبيان العام الماضي.
- تحتل الشركة المرتبة التاسعة عالمياً من بين 107 شركة عقارية متنوعة خضعت للتحليل، وحصلنا على 16.6 درجة على مقياس تقييم مخاطر الاستدامة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مما يشير إلى انخفاض مستوى المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، حيث يتم قياس النتائج على مقياس من 0 إلى 100، ويتم تصنيف الشركات التي تحصل على ما بين 10 و20 درجة على أنها «منخفضة المخاطر».
- استجيبنا إلى توصيات الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ «TCFD» لأول مرة من خلال تقييم شامل واستعراض للمخاطر والفرص التي يؤثر بها تغير المناخ على أعمالنا، يعتبر برنامج القيمة المحلية المضافة أحد المبادئ الأساسية للاستراتيجية المستدامة للشركة فيما يتعلق بالمشتريات، وقد قامت الشركة بإعادة استثمار أكثر من ملياري درهم إماراتي محلياً من خلال عقود مُنحت لشركاء من الإمارات العربية المتحدة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2021. كما أننا من بين أعلى خمس شركات في القيمة المحلية المضافة على مستوى أكثر من 5000 مؤسسة محلية، وأصحاب أعلى درجات في القيمة المحلية المضافة لمطوري العقارات.
- أطلقنا مشروعاً لإدارة الطاقة على مستوى واسع، وأنجزنا مؤخراً عمليات تحقيق للاستثمار في الطاقة لثمانين عقاراً بما في ذلك الفنادق والمؤسسات التعليمية والمباني التجارية ومباني البيع بالتجزئة والمباني السكنية، ونتوقع خفض انبعاثاتنا من الطاقة بنسبة 20٪ باستثمار إجمالي قدره 64 مليون درهم.
- أصبحت شركة الدار العقارية أول شركة في منطقة مجلس التعاون الخليجي تعتمد أفضل ممارسات الرابطة الأوروبية للعقارات العامة «EPRA»، مما يعزز الشفافية لدى المستثمرين بما يتماشى مع المعايير الدولية لصناعة العقارات. وتشجع توصيات أفضل ممارسات الرابطة الأوروبية للعقارات العامة الشركات على تقديم معايير مفصلة خاصة بالممتلكات العقارية، والتي ينبغي على المستثمرين العالميين المتخصصين الذي يعملون في المؤسسات العقارية اتباعها على نطاق واسع.
- أطلقنا نظاماً موحداً لإدارة بيانات الاستدامة، عبر مجموعة الدار للمساعدة في تبسيط نشر الاستدامة.
- تم إنشاء محطة للطاقة الشمسية الهجينة في أحد مشاريعنا، التنموية للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، والحد من انبعاثات الكربون، ولضمان كفاءة استخدام الطاقة، وتوفير التكاليف.
- استثمرنا 2,500,000 درهم في شهادات الطاقة النظيفة لدعم الجهود الرامية إلى التخلص من انبعاثات الكربون من شبكة الطاقة في أبوظبي.
- تم إبرام اتفاقية مع بنك «إتش إس بي سي» لنصبح أول شركة عقارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضمن القروض المتعلقة بالاستدامة. ويشمل الفرض المتبكر المتعلقة بالاستدامة آلية لتعديل هامش الفائدة على شركة الدار سنوياً ولمدة خمس سنوات بما يتماشى مع تحقيق الأهداف المتعلقة بكثافة الطاقة والمياه، وإعادة تدوير النفايات، وتحقيق رفاهية العمال. وقد تم تصنيف تلك الأهداف - التي تتماشى مع استراتيجية شركة الدار للاستدامة - على أنها جوهرية لكل من الشركة والقطاع العقاري.

1.5. الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركة (تابع) المسؤولية الاجتماعية المؤسسية لدينا

نسمى دائماً بالبحث عن طرق لتعزيز إدماج أنماط الحياة المستدامة وجودة الحياة الشاملة في مجتمعاتنا. وفي سبيل ذلك، فإننا نلعب دوراً مهماً وحيوياً في دعم المبادرات الحكومية، ومنها رؤية أبوظبي للعام 2030، ورؤية الإمارات 2021 و2030، وهداً 21، والخطة الوطنية لتغير المناخ، والأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة.

إنّ تطبيق سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركة يتم عبر التركيز على الجوانب التالية:

- الحوكمة - عبر قواعد السلوك المهني والمساءلة.
- الموظفين - عبر تهيئة بيئة عمل مثالية.
- البيئة - عبر إدارة تأثير عمليات الشركة على البيئة.
- الموردين - عبر العمل مع مجموعة من الموردين ومزوّدي الخدمات من ذوي الخبرة بهدف تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة.
- العملاء - عبر تزويدهم بخبرة معزّزة و قيمة مضافة.
- المجتمع - عبر دعمهم والاستثمار في المجتمعات المحلية التي تعمل الشركة من خلالها.

ومن خلال مسؤوليتها الاجتماعية، تهدف الشركة إلى خلق قيمة مستدامة للمساهمين والموظفين والموردين والعملاء والشركاء التجاريين والمجتمعات التي تعمل فيها، حيث استثمرنا ما يقارب 25 مليون درهم في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وفيما يلي ملخص لأنشطة الدار ضمن المسؤولية الاجتماعية المؤسسية خلال العام 2021:

تمكين المواهب الإماراتية

- صندوق الوطن: ساهمت شركة الدار العقارية بـ 15 مليون درهم في صندوق الوطن الذي يتولى مسؤولية تعزيز التنمية المستدامة، والحياة الكريمة والمستقبل المشرق لجميع مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يعكس الأهمية التي توليها شركة الدار لمسؤوليتها المؤسسية والاجتماعية باعتبارها إحدى الشركات الرائدة في المجتمع.
- وبهذه المساهمة يصل إجمالي المساهمات التي قامت بها الشركة في صندوق الوطن إلى 150 مليون درهم.
- وإعتباره واحداً من أكبر المبادرات الاجتماعية في العالم، يهدف صندوق الوطن إلى دعم ريادة الأعمال الاجتماعية، والتماسك المجتمعي، تحقيقاً للرؤية الوطنية للتنمية المستدامة. ومن خلال الشراكات التي عقدها، قمنا بتمويل عدد من المشاريع البحثية المحلية التي تركز على مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية، ودعم رواد الأعمال المحليين، وتنمية المهارات وتطوير المواهب المحلية الشابة من خلال برامج مخصصة.
- بعض المبادرات الرئيسية للصندوق التي قامت برعايتها شركة الدار:
 - دعم برنامج المبرمج الإماراتي، وبرنامج موهبتنا.
 - تمويل «جائزة القرن» وغيرها من البرامج البحثية لدعم الابتكار والمواهب البحثية المحلية.
 - دعم رواد الأعمال المحليين.

دعم أصحاب الهمم

- وقّعت شركة الدار العقارية مذكرة تفاهم مع مؤسسة زايد العليا لأصحاب الهمم، لتعزيز الفرص وتمكين أصحاب الهمم داخل شركة الدار، وفي منافذ البيع بالتجزئة، وأماكن الضيافة والأماكن السكنية والأصول التجارية الخاصة بها. يأتي هذا الاتفاق كجزء من استراتيجية المسؤولية الاجتماعية المؤسسية الخاصة بالشركة لتحقيق الأثر الإيجابي وتحسين الشمولية وسهولة الوصول في المجتمعات المحلية.
- تحافظ شركة الدار على شراكة استراتيجية مع الأولمبياد الخاص للألعاب العالمية في الإمارات، ويشمل الاتفاق توفير مساحات مكتبية وتقديم خدمات الدعم.
- وقد مكن استثمار شركة الدار في أول سند للأثر الاجتماعي تطلقه هيئة «مقا» لدعم أصحاب الهمم «أطمح» على توظيف أكثر من 20 فرداً من البرنامج في المؤسسات المحلية.

دعم شباب الإمارات

- تلتزم شركة الدار بتقديم أحد مبانيها الرئيسية إلى المؤسسة الاتحادية للشباب التي تعمل كمساحة عمل مشتركة مزودة بأحدث المرافق لتمكين الشباب من العمل فيها.

تعزيز الصحة والعافية

- ترعى شركة الدار فريق الإمارات لسباق الدراجات على الطرق، لمدة ثلاث سنوات، وذلك بما يتماشى مع جهود المسؤولية الاجتماعية التي تبذلها الشركة من خلال الدعوة إلى الاستمتاع بحياة صحية ومستدامة في مجتمعاتها.
- تسعى شركة الدار دائماً إلى تقديم برامج الرفاهية لموظفيها ومجتمعاتها.

1.6. معلومات عامة

16.1 أداء سهم الشركة خلال العام 2021

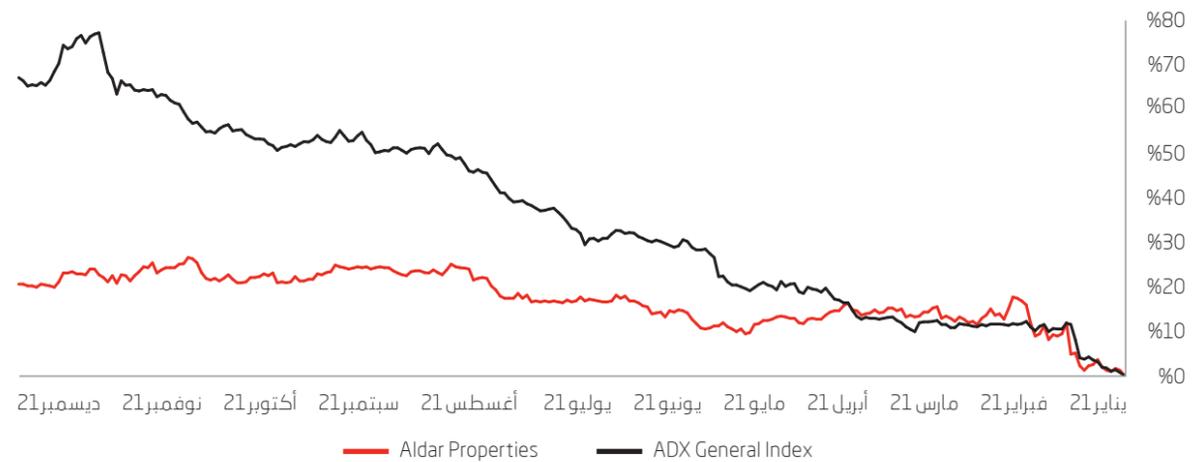
شهد التداول على أسهم الشركة حركة نشاط قوية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. ويبيّن الجدول التالي لمحةً عامة عن سعر سهم الشركة في نهاية كل شهر من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021:

التاريخ	الافتتاح (درهم إماراتي)	السعر الأعلى (درهم إماراتي)	السعر الأدنى (درهم إماراتي)	الإغلاق (درهم إماراتي)	الكمية (سهم)	القيمة (درهم إماراتي)	التغير	
							بالدرهم	%
يناير 2021	3.18	3.82	3.15	3.48	674,973,329	2,257,439,310.65	0.33	10.48
فبراير 2021	3.55	3.88	3.53	3.66	1,306,752,638	4,807,178,308.44	0.18	5.17
مارس 2021	3.66	3.80	3.62	3.76	1,027,429,290	3,801,200,985.24	0.10	2.73
أبريل 2021	3.65	3.72	3.49	3.51	1,277,644,167	4,636,520,364.77	0.25	6.65
مايو 2021	3.54	3.73	3.49	3.65	1,253,354,769	4,493,705,788.93	0.14	3.99
يونيو 2021	3.66	3.90	3.63	3.82	1,359,063,664	5,168,623,938.97	0.17	4.66
يوليو 2021	3.82	3.98	3.73	3.97	1,196,692,878	4,603,007,920.61	0.15	3.93
أغسطس 2021	3.98	4.26	3.98	4.15	1,486,475,783	6,130,535,005.65	0.18	4.53
سبتمبر 2021	4.16	4.24	3.96	4.08	1,729,822,010	7,170,587,072.11	0.07	1.69
أكتوبر 2021	4.09	4.13	3.98	4.06	1,568,467,146	6,360,526,413.84	0.02	0.49
نوفمبر 2021	4.06	4.38	3.98	4.02	1,555,095,680	6,472,250,129.60	0.040	0.99
ديسمبر 2021	4.03	4.21	3.92	3.99	1,187,587,686	4,816,833,764.46	0.030	0.75

المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

16.2 الأداء المقارن لسهم شركة الدار العقارية مع المؤشر العام للسوق ومؤشر القطاع خلال العام 2021

يبيّن الرسم البياني التالي الأداء المقارن لسهم الشركة مع المؤشر العام للسوق ومؤشر قطاع العقار خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021:



المصدر: بلومبيرغ

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

1.6 معلومات عامة (تابع)

16.3 بيان توزيع ملكيّة المساهمين كما في 31 ديسمبر 2021 (أفراد - شركات - حكومات) مصنّفة على النحو التالي: (محلي - خليجي - عربي - أجنبي)

يبين الجدول التالي توزيع ملكيّة المساهمين في شركة الدار العقارية (أفراد - شركات - حكومات) مصنّفة على النحو التالي: (محلي - خليجي - عربي - أجنبي) كما في 31 ديسمبر 2021:

نوع العميل	المستثمر/ المساهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم (سهم)	نسبة الملكية في رأس المال حسب الفئة	مجموع الأسهم
محلي	حكومي	448	2,225,401,033	28%	
	شركات	111	3,122,490,292	40%	6,462,364,672
	أفراد	42,373	1,114,473,347	14%	82%
خليجي	حكومي	1	2,124,067	0.03%	
	شركات	67	112,230,008	1.43%	128,721,445
	أفراد	158	14,367,370	0.18%	1.6%
عربي	حكومي	0	0	0.00%	
	شركات	16	6,147,289	0.08%	57,055,488
	أفراد	958	50,908,199	0.65%	0.7%
أجنبي	حكومي	0	0	0.00%	
	شركات	629	1,181,969,425	15.03%	1,214,555,051
	أفراد	785	35,361,434	0.45%	15.4%
المجموع		45,437	7,862,629,603	100%	7,862,629,603 سهم

المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

16.4 نظرة عامّة على المساهمين الذين تتجاوز نسب ملكياتهم الـ 5% من رأسمال الشركة كما في 31 ديسمبر 2021

يبين الجدول التالي المساهمين الذين تتجاوز نسب ملكياتهم الـ 5% من رأسمال الشركة كما في 31 ديسمبر 2021:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركه المعموره دايفيرسيفايد جلوبال هولدنغ	1,975,408,347	25.12%
سبلايم للاستثمار التجاري - شركة الشخص الوا	960,000,000	12.21%
سوجنو تو - شركة الشخص الواحد ذ م م	649,086,148	8.26%
سوجنو ثري - شركة الشخص الواحد ذ م م	625,293,766	7.95%

المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

16.5 بيان توزيع المساهمين وفقاً لحجم الملكية كما في 31 ديسمبر 2021

يبين الجدول التالي توزيع المساهمين في شركة الدار العقارية وفقاً لحجم الملكية كما في 31 ديسمبر 2021:

ملكيّة الأسهم (سهم)	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس المال
أقل من 50,000	42,678	116,974,423	1.49%
من 50,000 إلى أقل من 500,000	1,969	347,198,785	4.42%
من 500,000 إلى أقل من 5,000,000	663	1,012,036,111	12.87%
أكثر من 5,000,000	127	6,386,420,284	81.22%
المجموع	45,437	7,862,629,603	100%

Sالمصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

16.6 ضوابط علاقات المستثمرين الخاصة بالشركات المدرجة

وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، والتعميم الصادر عن الهيئة والمتعلق بضوابط علاقات المستثمرين بالشركات المدرجة، ومن منطلق حرص شركة الدار العقارية على التطبيق الأمثل للقواعد والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن، فقد قامت الشركة خلال العامين 2020 و 2021 بتحفيذ وتطوير إدارة علاقات المستثمرين، وتعزيز دورها من خلال استيفاء وتطبيق كافة المتطلبات الأساسية والثانوية الخاصة بإدارة علاقات المستثمرين لدى الشركة، على وجه يسهم في رفع مستوى الاتساق والجودة في الرد على الاستفسارات الخارجية للمحلّين والمستثمرين والمساهمين، إلى جانب تعزيز العلاقات الاستثمارية للشركة والارتباط بالسوق، وكذلك تعزيز درجة معرفة ووعي أصحاب المصالح وفهمهم للبيانات المتعلقة بأداء الشركة من خلال تطبيق وتفعيل أفضل سبل التواصل مع الشركة، وتحسين مستوى التقارير المقدمة، بالإضافة إلى إيجاد هيكل متطوّر ينسّم بالكفاءة والفعالية على مستوى الإدارة العليا على وجه يضمن مستوىً عالي من الإفصاح والشفافية والتفاعل مع الأسواق.

ومن هذا المنطلق، فقد قامت الشركة بتطوير وتحديث موقعها الإلكتروني الخاص بإدارة علاقات المستثمرين بما يتوافق مع متطلبات وضوابط إدارة علاقات المستثمرين المعمول بها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع، على وجه يتسّم بالكفاءة والفعالية، وإنه بالإمكان زيارة هذا الموقع الإلكتروني وتصفّحه من قبل المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح والجمهورعبر زيارة الرابط الآتي:

http://www.aldar.com/en/article/investor-relations/investor-relations-overview.html

إلى جانب ذلك، ولضمان الفاعلية والكفاءة في تحقيق دور وأهداف إدارة علاقات المستثمرين، فقد قامت الشركة بتعيين مسؤولين مختصّين بإدارة علاقات المستثمرين، يتّمعون بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية في مجال الأعمال والمحاسبة والعلاقات العامة، والمعرفة الكاملة بأنشطة الشركة والفرص المتاحة لها، والملمّين بالمتطلبات القانونية والتشريعيّة ذات الصلة والصادرة عن الجهات المختصة، كما لديهم المهارة والقدرة على التفاعل مع العملاء وتزويدهم بالمعلومات الفنيّة والماليّة الخاصة بالشركة بصورة تتسم بالسهولة والسلاسة، وباللغتين العربية والإنجليزية، من خلال التواصل عبر قنوات الاتصال المختلفة. إلى جانب ذلك، فقد قام القائمون على هذه الإدارة خلال العام 2021 بعقد سلسلة من الاجتماعات مع شريخٍ واسعٍ من المساهمين الحاليّين والمستثمرين المحتملين على المستويين المحلي والعالمي، لتعزيز الوعي والدراية بمشاريع الشركة ومركزها المالي، على وجه يعزّز من الثقة بأداء الشركة ومشاريعها ومحفظة أصولها المتنوّعة، إلى جانب أفاق التوسع والنمو المستقبلية التي تستهدفها الشركة.

ويتضمن الجدول التالي تفاصيل مسؤولي إدارة علاقات المستثمرين، ووسائل التواصل الخاصة بهذه الإدارة:

مسؤولو إدارة علاقات المستثمرين	السيدة/ سمر خان
	السيدة/ بسمة المهيري
وسائل التواصل	
هاتف	00971 2 8105555
فاكس	00971 2 8105550
ص.ب.	51133 - أبوظبي
البريد الإلكتروني	SKhan@aldar.com
العنوان	Aldar Square – Yas Island – Abu Dhabi

16.7 القرارات الخاصة التي تمّ اتخاذها في اجتماعات الجمعية العمومية لمساهمي الشركة خلال العام 2021، والإجراءات المتّخذة بشأنها

وفقاً للقوانين والأنظمة المقرّرة والمعمول بها، فإن القرار الخاص هو: القرار الصادر بأغليّة أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثّلة في اجتماع الجمعية العمومية للشركة المساهمة.

تضمّن جدول اجتماع الجمعية العمومية لشركة الدار العقارية الذي انعقد بتاريخ 24 مارس 2021 بندين اثنين يتطلبان قراراً خاصاً من قبل مساهمي الشركة، والتي تمّت الموافقة عليهما بالإجماع من قبل المساهمين الحاضرين في ذلك الاجتماع، وتتمثل هذه البنود في الآتي:

- الموافقة على قيام الشركة بتقديم مساهمات مجتمعية طوعية خلال العام 2021، وتفويض مجلس الإدارة صلاحية تحديد الجهات التي سيتم تخصيص هذه المبالغ لها، على أن لا تتجاوز هذه المساهمات الطوعية ما نسبته 2% من متوسط صافي أرباح الشركة المحقّقة خلال السنتين الماليّتين (2019 و 2020)، وبشرط أن تصب هذه المساهمات الطوعية في أغراض خدمة المجتمع، ومع مراعاة أحكام القانون الاتحادي رقم (02) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية في هذا الشأن.

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

1.6. معلومات عامة (تابع)

16.7 القرارات الخاصة التي تمّ اتخاذها في اجتماعات الجمعية العمومية لمساهمي الشركة خلال العام 2021، والإجراءات المتّخذة بشأنها (تابع)

بناءً على الموافقة الصادرة بإجماع الأسهم الممثّلة في اجتماع الجمعية العموميّة للشركة، فقد قام مجلس إدارة الشركة بإقرار وتخصيص مبالغ ماليّة ومساهمات طوعية تصب في خدمة المجتمع، وضمن الصلاحيات والمعايير الممنوحة له، وبما يتوافق مع المتطلبات القانونية في هذا الشأن.

• الموافقة على تعديل المواد التالية: (15) و (17) و (31) و (33) و (35) و (36) و (38) و (39) و (40) و (42) و (46) من النظام الأساسي الخاص بشركة الدار العقارية ش.م.ع، بما يتوافق مع التعديلات على القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية، بشرط الحصول على موافقة الجهة المختصة.

بناءً على الموافقة الصادرة بإجماع الأسهم الممثّلة في اجتماع الجمعية العمومية للشركة، فقد قامت الشركة بمباشرة التدابير اللازمة لاستيفاء الإجراءات والمتطلبات القانونية اللازمة لتفعيل هذا القرار، وتعديل النظام الأساسي الخاص بالشركة، ونشره في الجريدة الرسمية، كما تمّ التواصل مع الإدارات المعنية لدى هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية إلى حين إتمام التطبيق والتففيذ الفعليّ لهذا القرار.

16.8 مقرّر اجتماعات مجلس إدارة الشركة وتاريخ تعيينه

تؤمن شركة الدار العقارية ش.م.ع ومجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية بالدور الذي يلعبه مقرّر اجتماعات مجلس الإدارة في تنظيم أعمال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، والتنسيق المستمر للأمور والمسائل المتعلقة باجتماعات المجلس ولجانه، ابتداءً من تحديد مواعيد انعقاد الاجتماعات، وتنظيم جدول الأعمال، ومروراً بدوره البارز في التنظيم والتنسيق بين الأعضاء قبل انعقاد الاجتماعات، وأثناء جلساتها، وإعداد محاضرها، والترتيب لتوقيعها واعتمادها، إلى جانب دوره الفعال في تنسيق التواصل بين إدارات الشركة المختلفة فيما يخص القرارات الصادرة عن المجلس ولجانه، لضمان التنفيذ الأمثل لهذه القرارات. إلى جانب الدور الذي يقوم به مقرّر المجلس في تحقيق التواصل المستمر مع أعضاء المجلس، وتوفير المعلومات والمتطلبات المختلفة الخاصة بهم، على وجه يضمن قيامهم بدورٍ فعال أثناء قيامهم بمهامهم كأعضاء في مجلس إدارة الشركة، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة والقرارات المقرّرة والمعمول بها.

وتتمثل أبرز المهام التي يتولاها مقرر الشركة في الآتي:

- توثيق اجتماعات مجلس الإدارة وإعداد محاضرها.
- الاحتفاظ بالتقارير المُقدّمة إلى مجلس الإدارة والتقارير التي يُعدها المجلس.
- موافاة أعضاء مجلس الإدارة بجدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة والأوراق والمستندات والمعلومات ذات الصلة، وأي معلومات إضافية تتعلق بالموضوعات المشمولة في بنود جدول الأعمال التي يطلبها أي عضو مجلس إدارة.
- التأكد من التزام أعضاء مجلس الإدارة بالإجراءات التي يعتمدها المجلس.
- إخطار أعضاء مجلس الإدارة بتواريخ اجتماعات المجلس قبل وقت كافٍ من التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع.
- تقديم مسودة المحضر إلى أعضاء المجلس لإبداء آرائهم بشأنها قبل التوقيع عليها.
- التأكد من تسلم أعضاء مجلس الإدارة بشكل تام ودون إبطاء صورة من محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك المعلومات والمستندات المتعلقة بالشركة.
- تبليغ قرارات مجلس الإدارة ولجانه إلى الإدارة التنفيذية للشركة ورفع التقارير بشأن تنفيذها وتطبيقها.
- دعم عملية تقييم مجلس الإدارة.
- التنسيق بين أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية، لدى الشركة
- تنظيم سجل الإفصاح الخاص بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفق ضوابط وأحكام دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة والتشريعات النافذة، وتقديم المساعدة والمشورة لهم.

تمّ تعيين السيد «محمد حاتم عبدالرحمن» مقرّراً للشركة بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2020/04) الذي انعقد بتاريخ 12 أغسطس 2020، ويتمتع السيد «محمد حاتم عبدالرحمن» بخبرة عملية في مجال الأعمال القانونية وشؤون الامتثال والانضباط المؤسسي لمدة تناهز الـ 14 عاماً، وهو حاصل على درجة البكالوريوس من كلية الشريعة والقانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة، كما حصل على الاعتماد من قبل «حوكمة» .

16.9 أحداث جوهرية مرت بها الشركة خلال العام 2021

شهد العام 2021 إقبالاً ملموساً على مبيعات الوحدات السكنية في كافة المشاريع التي تقوم شركة الدار العقارية بتطويرها، وجاء ذلك بدعم من قلة المشاريع السكنية ذات الجودة العالية التي تمّ طرحها في السوق في تلك الفترة، إلى جانب ثقة المشترين والمستثمرين في إمكانيات الشركة وكفاءتها وجودة منتجاتها على الرغم من صعوبة الظروف التي مرّ بها السوق نتيجة آثار جائحة «كوفيد 19». ومن أبرز الأحداث الجوهرية التي مرت بها شركة الدار العقارية خلال العام 2021ما يلي:

• **المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي يعتمد إطار عمل بين حكومة أبوظبي وشركة الدار العقارية**

بتاريخ 20 يناير 2021، اعتمد المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي إطار عمل بين حكومة أبوظبي وشركة الدار العقارية ش.م.ع، لتنفيذ المشاريع الحكومية الرأسمالية في الإمارة. يأتي هذا القرار بناءً على توصية اللجنة التنفيذية التابعة للمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي بتطوير إطار عمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع الحكومية الرأسمالية في الإمارة، ومذكرة التفاهم التي تلتها بين شركة أبوظبي التموية القابضة «القابضة » والدار.

• **الدار العقارية تعتمد نموذجاً تشغيلياً جديداً استكمالاً لمسيرة نموّها**

بتاريخ 31 يناير 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن اعتماد نموذج تشغيلي جديد يمكّنها من المضي قدماً في المرحلة التالية من النمو، ومواصلة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى الارتقاء بتجربة العملاء والتحوّل الرقمي والكفاءة التشغيلية والاستدامة. يهدف النموذج التشغيلي الجديد إلى تعزيز مستويات المرونة والحوكمة عبر كافة أعمال الدار، من خلال شركتين رئيسيتين، وهما الدار للاستثمار والدار للتطوير، حيث سيكون لكلٍ منهما رئيس تنفيذي خاص، سيعمل تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمجموعة. وسيتولّى جاسم صالح بوصبيع منصب الرئيس التنفيذي لشركة الدار للاستثمار؛ وجوناثان إيمري، منصب الرئيس التنفيذي لشركة الدار للتطوير.

• **الدار تطلق برنامج «الدار سكيل أب» لدعم شركات التكنولوجيا**

بتاريخ 2 فبراير 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن إطلاق برنامجها الخاص للابتكار المؤسسي «الدار سكيل أب» بالتعاون مع «ستارت إيه دي» (startAD)، منصة الابتكار وريادة الأعمال في جامعة نيويورك أبوظبي، والتي تحظى بدعم من شركة تمكين، وبشكل هذا البرنامج الافتراضي منصةً لتوفير فرص نمو ملموسة، وبناء شبكات دعم قوية، ومساعدة شركات التكنولوجيا العقارية الناشئة حول العالم على دخول السوق الإماراتية من خلال مشاريع تجريبية مع الدار والعديد من الشركات الأخرى الرائدة في القطاع.

• **«الدار للعقارات» تسرّع نموّها وتوسّع انتشارها عبر الاستحواذ على «أستيكو لإدارة العقارات»**

بتاريخ 11 فبراير 2021، أعلنت «الدار للعقارات»، شركة إدارة عقارات أسستها «الدار العقارية ش.م.ع» حديثاً لتتولى دمج عمليات إدارة عقارات التجزئة التابعة للشركة إلى جانب عمليات إدارة العقارات السكنية والتجارية التي تديرها شركة «بروفيس»، عن استحواذها على «أستيكو لإدارة العقارات» وكافة فروعها في أبوظبي ودبي، والتي تعد شركة خدمات عقارية متكاملة حائزة على العديد من الجوائز المرموقة. ويأتي هذا الاستحواذ ليتيح لشركة «الدار للعقارات» توسيع نطاق حلولها الحالية المتكاملة لإدارة العقارات لتغطي استشارات التقييم والبناء وإضافة إلى استشارات الاستثمار وخدمات الامتياز التجاري.

• **الدار تدعم جهود التطعيم ضد كوفيد- 19 بحصول 85% من موظفيها على اللقاح حتى الآن**

بتاريخ 9 فبراير 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن مشاركة 85٪ من كوادرها حتى الآن في حملة التطعيم ضد «كوفيد-19»، حيث حصل أكثر من 19,000 موظف على جرعة اللقاح في أقل من شهر واحد. وشمل ذلك فريق الإدارة التنفيذية، والموظفين العاملين في المقر الرئيسي والدار للعقارات وفي مختلف مراكز التسوق والفنادق والمدارس التابعة للمجموعة.

• **استقالة أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة**

بتاريخ 01 مارس 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع بأن السيد «منصور محمد الملاً» قد استقال من عضوية مجلس إدارة الشركة واللجان التابعة للمجلس اعتباراً من تاريخ 28 فبراير 2021، وتمّ تعيين السيد «خليفة عبدالله خميس الرميثي» خلفاً له. وتم عرض هذا التعيين على المساهمين في اجتماع جمعية عمومية الذي تمّ عقده بتاريخ 24 مارس 2021، وتمت الموافقة والمصادقة عليه.

• **الدار العقارية تقدم عرضاً للاستحواذ على حصة أغلبية في شركة «سوديك» المدرجة بالبورصة المصرية**

بتاريخ 14 مارس 2021، قدمت شركة الدار العقارية ش.م.ع عرضاً أولياً غير ملزم للاستحواذ النقدي المحتمل على حصة أغلبية في شركة التطوير العقاري المصرية «السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار» (المعروفة باسم: سوديك) وهي شركة مساهمة عامة مدرجة في البورصة المصرية بالرمز (OC.DI.CA). وسيتم تنفيذ العرض من قبل ائتلاف تقوده الدار وتملك غالبيته. ويتضمن العرض الاستحواذ على 51٪ كحد أدنى من رأس المال القائم لشركة «سوديك». علماً بأن إتمام هذه الصفقة سيكون رهناً بإكمال كافة إجراءات العناية الواجبة، والحصول على الموافقات التنظيمية المعمول بها، وتلبية شروط أخرى. وفي حال التوصل إلى نتيجة مُرضية لإجراءات العناية الواجبة، يعتزم الائتلاف الذي تقوده الدار تقديم عرض عطاء إلزامي وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

• **الدار العقارية تكشف عن خطة تجديد شاملة لـ «ياس مول» بتكلفة 500 مليون درهم**

بتاريخ 29 مارس 202، أعلنت شركة الدار للاستثمار عن خطة تجديد شاملة بقيمة 500 مليون درهم إماراتي لمركز «ياس مول» من أجل تعزيز مكانته كنقطة محورية وسط جزيرة ياس، الوجهة السكنية والترفيهية سريعة النمو في أبوظبي. ويهدف هذا الاستثمار الأساسي إلى الارتقاء بتجربة العملاء من خلال عملية إعادة تصميم المساحات الرئيسية داخل المول وإطلاق مفاهيم جديدة ومبتكرة للتسوّق، ومن خلال خطة التجديد، ستمكن الدار للاستثمار من إعادة تصميم 40% من إجمالي مساحات التأجير لتقديم متاجر ذات تجارب فريدة ومطاعم ومقاهي ومكاتب. وانطلقت أعمال التجديد في الأقسام الرئيسية خلال مارس الحالي على أن تُستكمل على عدة مراحل خلال فترة 12 إلى 18 شهراً.

• **الدار تطلق الدورة الثانية من برنامجها الخاص لريادة الأعمال «منصة»**

بتاريخ 4 أبريل 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن إطلاق الدورة الثانية من برنامج حاضنة الأعمال الخاص بها «منصة»، الذي يُقام لمدة ستة أشهر بهدف تشجيع ودعم رواد الأعمال وأصحاب المشاريع، وتنمية وتطوير المواهب الأكثر ابتكاراً، وتوفير بيئة محفّزة لتطوير مفاهيم جديدة ومبتكرة في قطاع التجزئة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

1.6 معلومات عامة (تابع)

16.9 أحداث جوهرية مرت بها الشركة خلال العام 2021 (تابع)

- الدار تطلق مشروع «نويا فيفا» على جزيرة ياس**

بتاريخ 4 أبريل 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن إطلاق مشروع «نويا فيفا» ليكون بمثابة المرحلة الثانية من مشروع «نوبا» السكني على جزيرة ياس الذي حقق نجاحاً كبيراً وقت إطلاقه. وتتوفر جميع الوحدات السكنية في المجمّع للشراء على أساس التملك الحرّ للعملاء من جميع الجنسيات.

- الدار تُعلن بيع جميع وحدات «نويا فيفا» في جزيرة ياس خلال أقل من 48 ساعة**

بتاريخ 12 أبريل 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن بيع جميع وحدات مشروع «نويا فيفا» خلال 48 ساعة فقط من طرحه للبيع. والمشروع هو بمثابة المرحلة الثانية من مشروع «نوبا» السكني على جزيرة ياس الذي لاقى نجاحاً كبيراً وإقبالاً لافتاً عند إطلاقه خلال الربع الأخير من 2020، حيث تم بيع جميع الوحدات في غضون أربع ساعات فقط، مما يعكس استمرار الطلب القوي على العقارات عالية الجودة والمتواجدة ضمن مواقع ممتازة في أبوظبي.

- الدار العقارية تؤكد دعمها لجهود التوطين بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الموارد البشرية والتوطين**

بتاريخ 13 أبريل، 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن توقيع اتفاقية مع وزارة الموارد البشرية والتوطين، والتي سيتم بموجبها تدريب 10 شباب وشابات من الكوادر الإماراتية الطموحة ومنهم فرص عمل خلال العام 2021. وتتماشى هذه الاتفاقية مع جهود الشركة في مجال دعم وتطوير مهارات المواهب الإماراتية ودعم جهود أهداف التوطين. وتجدر الإشارة أن شركة الدار ستضم إلى فريق عملها أكثر من 50 مواطناً إماراتياً خلال العام الجاري.

- الدار تعقد شراكة استراتيجية مع «فيفث وول» للاستثمار في الصندوق الأوروبي للتكنولوجيا العقارية**

بتاريخ 3 مايو 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن عقد شراكة استراتيجية مع «فيفث وول»، كبرى شركات رأس المال الجريء العالمية المختصة بالاستثمار في التكنولوجيا العقارية، وذلك انسجاماً مع استراتيجيتها لتشجيع تبني التكنولوجيا المتبكرة في سوق العقارات. ومع استثمارها في الصندوق الأوروبي للتكنولوجيا العقارية الذي تديره «فيفث وول»، تحبج «الدار» الشريك المحدود الأول للصندوق من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- «الدار» تختار ثلاثة شركات ناشئة عالمية في مجال التكنولوجيا العقارية لتنفيذ مشاريع تجريبية**

بتاريخ 5 مايو 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن اختيار ثلاث شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا العقارية، وذلك في إطار برنامج تسريع الأعمال «سكيل أب» الذي يمثّل هدفه في توفير منحة نمو ملموسة تدعم الشركات العالمية بأحدث حلول التكنولوجيا العقارية للتوسّع وتأسيس أعمالها في دولة الإمارات. وسوف تستفيد الشركات الناشئة الثلاثة من فرص النمو الملموسة التي ستوفرها المشاريع التجريبية المقدمة من «الدار» بالتعاون مع عدد من المؤسسات الرائدة الأخرى في المنطقة. وجاء إطلاق برنامج «سكيل أب» بالشراكة مع «ستارت إيه دي» (startAD)، منصة الابتكار وريادة الأعمال في جامعة نيويورك أبوظبي، والتي تحظى بدعم من شركة تمكين.

- الدار تطلق مشروع «نويا لوما» على جزيرة ياس بعد بيع وحدات المرحتلين الأوليتين من نوبا خلال وقت قصير**

بتاريخ 25 مايو 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع – عقب النجاح الكبير المُحقق في المرحتلين الأولى والثانية من مشروع «نوبا» - عن إطلاق 189 فيلا مستقلة في مشروع «نويا لوما» بجزيرة ياس، الذي يقع مجاوراً لنويا في الجزء الشمالي من الجزيرة وتتوفر وحداته للتملك الحر لكافة الجنسيات

- الدار تبيع كافة وحدات مشروع «نويا لوما» على جزيرة ياس خلال أربع ساعات**

بتاريخ 30 مايو 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن بيع كافة وحدات مشروع نويا لوما، المرحلة الثالثة من المشروع المتميّز «نوبا» في جزيرة ياس، خلال أربع ساعات. ويأتي ذلك عقب بيع كافة وحدات المرحتلين الأوليتين، مما يؤكد استمرار الطلب على وحدات المنازل عالية الجودة على جزيرة ياس. وقد سجّلت مشاريع «نوبا» و«نويا فيفا» و«نويا لوما» إجمالي مبيعات بقيمة 2.5 مليار درهم خلال الستة أشهر الماضية.

- الدار العقارية تطلق مشروع «ذا ديونز» في السعديات ريزيرف**

بتاريخ 30 يونيو 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن إطلاق المرحلة الأخيرة من مشروع «السعديات ريزيرف»، وهو مشروع «ذا ديونز»، والذي يعدّ أحدث المشاريع السكنية للشركة في قلب جزيرة السعديات. ويقع مشروع «ذا ديونز» في السعديات ريزيرف على مقربة من العديد من المعالم الرئيسية والمرافق المجتمعية والترفيهية في الجزيرة، بما في ذلك متحف اللوفر أبوظبي ومناة السعديات، و«سول بيتش» وجامعة نيويورك أبوظبي. ويتضمّن المشروع 83 فيلا عالية المستوى، ومتاجر تجزئة ومدرسة ومسجد، ومساحات للياقة البدنية وملاعب رياضية وبرك سباحة، سيتم إنشاؤها جميعاً ضمن المخطط الرئيسي لمشروع السعديات ريزيرف.

- الدار أول شركة عقارية بالمنطقة تحصل على قرض مرتبط بأهداف محددة للاستدامة**

بتاريخ 04 يوليو 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن إبرام اتفاقية تسهيل ائتماني مع بنك «إتش إس بي سي» تربط هوامش الفوائد المستحقة ضمن التسهيل الائتماني بمستويات إنجاز أهداف الاستدامة. وبذلك، أصبحت الدار أول شركة عقارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تريم اتفاقية تمويل من هذا النوع.

- الدار تُعلن بيع جميع فيلات مشروع «ذا ديونز» في السعديات ريزيرف**

بتاريخ 7 يوليو 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن بيع جميع الفيلات في أحدث مشاريعها على جزيرة السعديات «ذا ديونز»في «السعديات ريزيرف» والبالغ عددها 83 فيلا. وشهد المشروع إقبالاً لافتاً من العملاء الذين رغبوا بالاستفادة من تصميمات الفيلات العصرية الحديثة إلى جانب الموقع المتميز للمشروع في قلب جزيرة السعديات.

- الدار العقارية تطلق قطع أراضي حصرية في مشروع «القرم» المُطل على الواجهة البحرية**

بتاريخ 11 يوليو 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن إطلاق المرحلة الثانية من مشروع «القرم» التطويري والذي سيكون مجتمعاً فاخراً ومِعزولاً يقع على الواجهة البحرية في المنطقة الجنوبية الغربية من جزيرة أبوظبي الرئيسية. وتتوافر قطع أراضي مشروع «القرم» المُطل على الشاطئ والمحاطة بأشجار القرم الطبيعية والمياه المفتوحة، للشراء حصرياً لمواطني دولة الإمارات.

- الدار العقارية تبيع كافة قطع الأراضي في مشروع «القرم» المُطل على الواجهة البحرية**

بتاريخ 2 أغسطس 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن بيعها المرحلة الثانية من مشروع «القرم» التطويري، الذي سيكون مجتمعاً فاخراً يقع على الواجهة البحرية في المنطقة الجنوبية الغربية من جزيرة أبوظبي الرئيسية. ويشير الأداء القوي للمبيعات إلى الإقبال الكبير على فرص الاستثمار العقاري المتنوعة في أبوظبي.

- الدار» تتصدر الشركات العقارية المدرجة في الإمارات من حيث ممارسات الحوكمة**

بتاريخ 3 أغسطس 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن إصدار تقريرها السنوي الثالث للاستدامة، لتسليط الضوء على مرونة أعمالها واستراتيجيتها للنمو المستدام في عام 2020. ويستعرض التقرير التقدم القوي الذي أحرزته الشركة لتحقيق أهدافها في مجال الاستدامة.

ونجحت «الدار» في تحقيق تحسّن ملحوظ في نتائجها من حيث الالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على الرغم من التحديات الكبيرة التي فرضتها جائحة كوفيد-19، فكانت حصيلة نقاطها أفضل من جميع الشركات العقارية المدرجة في دولة الإمارات بعد إطلاقها استراتيجية جديدة العام الماضي لتحقيق الاستدامة. وحلّت «الدار» في المرتبة الثالثة بين جميع الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، حيث تمكّنت من الالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بدرجة أعلى من المعدل الوسطي للقطاع تبعاً لمؤشر «داو جونز للاستدامة» ومؤشر «مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال».

- الدار العقارية تطلق مشروع «ذا ماغنولياز» في «ياس إيكرز»**

بتاريخ 22 أغسطس 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن إطلاق مشروع «ياس إيكرز ذا ماغنولياز»، وتضم المرحلة الثالثة من مشروعها التطويري الرائد في جزيرة ياس 312 فيلا وتاون هاوس جديدة ومسيحة في المجمّع السكني المسوّر «ياس إيكرز». وستطرح الوحدات السكنية الجديدة للبيع أمام جميع الجنسيات ابتداءً من 4 سبتمبر القادم.

- تحالف «الدار العقارية»«القابضة» (ADQ) يقدم عرض شراء إجباري للاستحواذ على حصة أغلبية في «سوديك» بنسبة تصل إلى 90%**

بتاريخ 14 سبتمبر 2021، قدّم تحالف شركة الدار العقارية ش.م.ع و«القابضة» طلباً إلى الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر للموافقة على تقديم عرض شراء إجباري للاستحواذ على نسبة تصل إلى 90% ولا تقل عن 51% من رأس المال القائم لشركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار ش.م.م («سوديك» أو «الشركة») (المدرجة في البورصة المصرية بالرمز OCDI.CA).

- الدار تبيع كافة وحدات مشروع «ذا ماغنولياز» الجديد في «ياس إيكرز»**

بتاريخ 7 أكتوبر 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن بيع جميع وحدات مشروع «ذا ماغنولياز»، المرحلة الثالثة من مشروع تطوير «ياس إيكرز» في جزيرة ياس، ويأتي ذلك عقب الطلب القوي الذي شهدته الشركة على وحدات المراحل الثلاث الأولى ضمن مشروع «ياس إيكرز». هذا بجانب اكتمال بيع وحدات المراحل الثلاث من المشروع المجاور «نوبا» التابع لشركة الدار العقارية.

- الدار تدعم برنامج «نافس» ضمن «مشاريع الخمسين» بتوفير 1000 وظيفة لمواطني الدولة بحلول عام 2026**

بتاريخ 24 أكتوبر 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع اعترامها توفير فرص وظيفية لألف مواطن إماراتي خلال السنوات الخمس المقبلة، تماشياً مع مستهدفات التوطين الطموحة في مبادرة «مشاريع الخمسين» التي أطلقتها حكومة دولة الإمارات. ويؤكد هذا الإعلان التزام الدار بتعزيز معدلات التوطين في القطاع الخاص والمساهمة في تشكيل وتطوير الجيل القادم من المواهب المحلية وتجهيزها بأفضل المهارات بالشراكة مع حكومة دولة الإمارات من خلال برنامجها لدعم المواهب المحلية «نافس». سيتم توفير 200 فرصة عمل جديدة سنوياً في مختلف الشركات التابعة للدار وشركائها على مدى السنوات الخمس القادمة، مع إتاحة الوظائف للخريجين الجدد بالإضافة إلى المهنيين المتمرسين وأصحاب الخبرات. ولتحقيق أفضل فائدة من هذا الالتزام، ستشمل المناصب الألف الجديدة وظائف مباشرة عبر مختلف قطاعات أعمال الدار بالإضافة إلى مناصب غير مباشرة لدى شركاء وموردي الدار وذلك تماشياً مع متطلبات برنامج الشركة لتعزيز القيمة المحلية المضافة.

- الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر توافق على تقديم تحالف «الدار-القابضة (ADQ)» عرض شراء إجباري للاستحواذ على حصة تصل إلى 90% في «سوديك»**

بتاريخ 24 نوفمبر 2021، وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر على طلب تحالف شركة الدار العقارية («الدار») و«القابضة» (ADQ) لتقديم عرض شراء إجباري للاستحواذ على نسبة تصل إلى 90% ولا تقل عن 51% من رأس المال القائم لشركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار ش.م.م («سوديك» أو «الشركة»)،

المدرجة في البورصة المصرية بالرمز (OCDI.CA). وبموافقة هيئة الرقابة المالية الصادرة بتاريخ 22 نوفمبر الجاري تبدأ فترة سريان عرض الشراء الإجباري ومدتها 10 أيام عمل حسب التوقيت الإداري المعمول به في مصر وذلك اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 24 نوفمبر، حيث يتوجب خلالها على مساهمي «سوديك» الرد على العرض.

- الدار تنجح مع شريكها الاستراتيجي «القابضة» (ADQ) في الاستحواذ على حصة أغلبية في «سوديك» المصرية**

بتاريخ 7 ديسمبر 2021، أعلن تحالف شركة الدار العقارية و«القابضة» (ADQ) استحواذه على نحو 85.52% من رأس المال القائم لشركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار ش.م.م («سوديك» أو «الشركة»). المدرجة في البورصة المصرية تحت الرمز (OCDI.CA)، وذلك بعد موافقة مساهميها على عرض الشراء الإجباري الذي قدمه التحالف. وسيركز التحالف الذي يتخذ من أبوظبي مقراً له والمملوك بنسبة 70% لشركة الدار العقارية، وبنسبة 30% لـ «القابضة» (ADQ)، على تحديد فرص النمو الممكنة وتوجيه دفة استراتيجية الشركة بعيدة المدى. ويسعى التحالف إلى تعزيز مكانة سوديك كمطور رائد في السوق المصرية من حيث نطاق أعمالها وسمعتها، وتنمية محفظتها من المجتمعات السكنية متعددة الاستخدامات في مناطق القاهرة الكبرى والساحل الشمالي والأسواق الرئيسية الأخرى.

التقرير الاستراتيجي

الحوكمة

القوائم المالية

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

16. معلومات عامة (تابع)

16.9 أحداث جوهرية مرت بها الشركة خلال العام 2021 (تابع)

- تدعو شركات التكنولوجيا الناشئة حول العالم للمشاركة في النسخة الثانية من برنامجها «سكيل أب»** بتاريخ 08 ديسمبر 2021، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن إطلاق النسخة الثانية من برنامجها «سكيل أب» لتسريع الأعمال ودعم الشركات الناشئة بدون الاستحواذ على حصص ملكية. ويوفر البرنامج منصة نمو ملموسة تدعم شركات التكنولوجيا الناشئة من جميع أنحاء العالم للتوسع وتأسيس أعمالها في دولة الإمارات، من خلال مشاريع عقارية تجريبية مع شركتي «الدار» وماجد الفطيم، شريكها الاستراتيجي في دبي. وجاء إطلاق برنامج «سكيل أب» بالشراكة مع «ستارت إيه دي» (startAD)، منصة الابتكار وريادة الأعمال في جامعة نيويورك أبوظبي، والتي تحظى بدعم من شركة تمكين، ووُجّهت الدعوة للشركات الناشئة لتقديم طلبات المشاركة بحلول 5 فبراير 2022.

إلى جانب العديد من الأحداث الجوهرية الأخرى التي تمّ الإفصاح عنها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية وعبر وسائل الإعلام المختلفة في حينه خلال العام 2021.

16.10 نسبة التوطين في الشركة للسنوات 2019 و 2020 و 2021

قامت شركة الدار العقارية بتبني سياسة تسهم في جذب واستقطاب الخبرات والكفاءات الوطنية والكوادر المؤهلة التي تسهم بدور أساسي وفعال في دعم مسيرة الشركة، والتقدّم في مشاريعها وأعمالها، على نحو يعزّز من إمكانيات الشركة ومواردها، ويسهم في دعم مسيرة التطوّر التي تشهدها إمارة أبوظبي امتثالاً لنهج قيادتنا الرشيدة، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى النجاح الذي حققته إدارة الشركة في رفع نسبة التوطين خلال العام 2021. ويوضّح الجدول التالي نسب التوطين الخاصة بالشركة للأعوام 2019 و 2020 و 2021:

السنة	2019	2020	2021
نسبة التوطين	27.0%	29.1%	37.1%

16.11 بيان بالصفقات التي قامت بها الشركة خلال عام 2021 مع الأطراف ذات العلاقة والتي تساوي 5% أو أكثر من رأسمال الشركة.

لم تقم شركة الدار العقارية ش.م.ع بإبرام أي صفقات تبلغ قيمتها ما نسبته 5% أو أكثر من رأسمال الشركة خلال العام 2021 مع الأطراف ذات العلاقة.

16.12 المشاريع والمبادرات الابتكارية التي قامت بها الشركة خلال العام 2021

تؤمن شركة الدار العقارية ش.م.ع بأهمية تبنيّ مبادرات ومشاريع مبتكرة تلبّي احتياجات ومتطلبات المجتمعات والعملاء والمساهمين والمستثمرين والموظفين على حد سواء، ولهذه الغاية تحرص شركة الدار على توفير بيئة استثمارية تنافسية تمتاز بالشفافية للارتقاء بمستوى كفاءة القطاعات التي تعمل بها الشركة، فضلاً عن تشجيع استقطاب رأس المال والخبرات المهنية للعمل في هذه القطاعات، ووضّح الاستثمارات بها. وفي هذا السياق، وتماشياً مع الرؤى والمبادرات التي أطلقت في العام 2017، لعبت الدار خلال العام 2021 دورًا جوهرياً وحيوياً في تبنيّ العديد من المبادرات والسعي للتسويق المستمر مع العملاء والشركاء في أبوظبي على صعيد الأفراد والشركات والجهات الحكومية وغير الحكومية، وذلك على النحو التالي:

برنامج «سكيل أب»: وهو برنامج أطلقته شركة الدار لغرض تسريع الأعمال، ودعم الشركات الناشئة دون الاستحواذ على حصص ملكية، وبعمل افتراضياً منذ ستة أشهر ليكون بمثابة بوابة تتيح لشركات التكنولوجيا الناشئة في جميع أنحاء العالم لدخول السوق الإماراتية والاستفادة من الفرص الملموسة لتنمية أعمالها، من خلال المشاركة في مشاريع عقارية رائدة بالتعاون مع شركة الدار وشركائها التابعة، على أن تصبح النسخة الثانية من «سكيل أب» - المُعززة بالتحول المتسارع لتقنية الجيل الثالث للويب Web 3.0 - واحدة من أوائل البرامج المخصصة لاستقطاب الشركات الناشئة العالمية التي تمتلك التقنيات القادرة على تشكيل عالم الميتافيرس المفتوح على مستوى دوليّة الإمارات العربية المتحدة. يسلط البرنامج تركيزه على الشركات الناشئة ذات القدرات والتي ترغب في الوقت نفسه في رسم تصور جديد لمستقبل قطاع العقارات على نحو أكثر كفاءة وأمناً بالاستناد إلى التجارب والملاحظات، وذلك عبر تطبيقات تقنية البيانات المتسلسلة «blockchain» والرموز غير القابلة للاستبدال والمعروفة باسم «NFT»، وتحليلات البيانات القائمة على الذكاء الاصطناعي وتجارب العملاء التي تمثل نقاط تحوّل مثل الواقع الافتراضي.

مبادرة ابتكار: هي حاضنة أعمال داخلية، تهدف إلى تحفيز موظفي شركة الدار على إطلاق الأفكار والحلول واختبارها بحيث تُتاح لكل موظف الفرصة لايتكار فكرة ما، وتشكيل فريق لبلورتها، ومن ثمّ عرض هذه الفكرة على فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة على غرار رواد الأعمال الراغبين في الحصول على تمويل، والتواصل مع شركات تمويل المشروعات. يحصل الفائزون على التمويل اللازم لايتكار نموذج أولي واختباره ضمن بيئة عمل يتم إدارتها بأسلوب متقن، بحيث يمكن لاحقاً - بعد إثبات نجاح الفكرة - تحويلها إلى مشروع كامل، وأنمرت هذه المبادرة عن إطلاق أكثر من 10 مشاريع ناجحة منذ إطلاق هذا البرنامج في 2019، إلى جانب العديد من المشاريع الأخرى التي يجري اختبارها سنوياً.

الاستثمار في شركات إدارة صناديق استثمار التكنولوجيا العقارية: لقد عقدت شركة الدار العقارية ش.م.ع شراكات استراتيجية مع العديد من شركات إدارة صناديق استثمار التكنولوجيا العقارية، التي تركزُ دُل، اهتماماتها على أوروبا وأمريكا الشمالية، ومن المتوقع أن تتمكن شركة الدار بفضل هذه الاستثمارات من الاستفادة من شبكة هائلة من شركات التكنولوجيا العقارية الناشئة ذات الحضور العالمي، وبالتالي الاطلاع على أحدث التقنيات والتوجّهات التي تقود تطور القطاع العقاري. علاوة على ذلك، ستكتسب شركة الدار - بفضل قدرتها على الحضور العالمي - رؤى وأفكاراً جوهريّة، وستتمكن من وضع تصوّر راسخ للاستناد إليه عند اتخاذ قرارات الأعمال التي ترتبط بها، وتحديد الحلول وعمليات التطوير المحتمل تطبيقها على مستوى مختلف شركات المجموعة.

• تجارب العملاء على مستوى الشركات:

في مختلف الأصول، من خلال اتباع نهج استباقي في إدارة تجارب العملاء، والإشراف عليها، وهو ما يتضمن مفاهيم استراتيجية أساسية من بينها:

- تطبيق مبادرات ورؤية تجارب العملاء تدريجياً على كل أصل من الأصول.
- الإشراف على استراتيجية عملاء شركة الدار، وإدارتها عبر مختلف الأصول، ووضع خطة عمل لتعزيز تجارب العملاء.
- إنشاء إطار عمل للتواصل المستمر مع عملائنا عبر مختلف الأصول.

يتمثل الهدف الأساسي من تعزيز تجارب العملاء في ضمان الارتقاء بالأصول كافة، لتحقيق رضا العملاء المتوقع من خلال توفير خدمات متميزة للعملاء من شأنها توجيه مواردنا ومبادراتنا وإستراتيجيتنا نحو تلبية احتياجات العملاء وتطلعاتهم. وفي هذا الإطار، تتركز إدارة استراتيجية شركة الدار القائمة على تعزيز تجارب العملاء على مستوى الشركة على أربعة محاور تهدف إلى تبنيّ إطار عمل للتوجيه الاستراتيجي والحوكمة، والتي تتمثل في الآتي:

- التواصل مع عملائنا وفهم متطلباتهم: من خلال الفهم العميق والشامل لاحتياجات عملائنا، والمعرفة الدقيقة لتجربة التسوق التي تخصهم، من خلال مواصلة تطبيق مفهوم «التسوق المقنّع».
- الارتقاء بالرحلة: مراقبة رحلة عملائنا وتحسينها باستمرار، لضمان اتساق الجهود، والمضي قدماً نحو الأفضل.
- الآراء والملاحظات: تقديم منصة مباشرة لجمع أصوات العملاء بهدف الاستجابة السريعة لملاحظاتهم، وتحسين تجاربهم.
- الاحتفاظ بالعملاء وكسب ولائهم: تعزيز برنامج الولاء «دارنا» ، وتحسينه باستمرار سعياً لزيادة الولاء، وتلبية احتياجات العملاء.

لعبت تجارب العملاء على مستوى الشركة دوراً رئيسياً في تغيير العقلية الثقافية وتوجيهها نحو المزيد من التركيز على العملاء من خلال إحدى المبادرات الرئيسية وهي لجنة الدار للتركيز على العملاء (CXC) والمكونة من أعضاء الإدارة العليا، ويتمثل دورها في مراجعة الأفكار والرؤى واتخاذ القرارات الإستراتيجية لتعزيز تجارب العملاء، وتصعيد الأمور العاجلة ذات الصلة بأراء العملاء وملاحظاتهم، فضلاً عن تدشين مبادرات جديدة على ضوء المناقشات، من خلال المتابعة المستمرة لآراء العملاء وتعقيباتهم وتصعيد المشاكل وإجراء عمليات تدقيق دورية. تمكن برامج تجارب العملاء على مستوى الشركة من المساهمة مع رواد أصول تجارب العملاء في تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية لتجارب العملاء بشكل ملحوظ مقارنة بالعام السابق.

التوزيع:

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	رئيس لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال	مدير إدارة الرقابة الداخلية
السيد مارتن لي ايدلمان	السيد/ علي سعيد عبدالله الفلاسي	السيد/ حيدر نجم

اعتماد مجلس الإدارة

اعُتيد من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (022/02) الذي انعقد بتاريخ 08 مارس 2022

معالي/ محمد خليفة المبارك رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

اللجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021



يقدم مجلس الإدارة تقريره السنوي مصحوباً بالبيانات المالية الموحدة المدققة لشركة الدار العقارية ش.م.ع. («الشركة») وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ «المجموعة»)، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

الأنشطة الرئيسية

تعمل المجموعة في عدد من القطاعات وبشكل رئيسي في مجالات التطوير والبيع والاستثمار والإنشاءات والتأجير وإدارة العقارات والخدمات المرتبطة بالعقارات. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المجموعة في مجالات التطوير والإنشاءات وإدارة وتشغيل الفنادق والمدارس والمراسي ومحطات التبريد والمطاعم ونوادي الشاطئ وملاعب الغولف.

النتائج المالية

تم عرض النتائج المالية للمجموعة في صفحة رقم 10 حول هذه البيانات المالية الموحدة.

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة/ محمد خليفة المبارك
السيدة/ مريم سعيد أحمد عباس
سعادة/ وليد أحمد المقرب المهيري
السيد/ علي سعيد عبدالله سليم الفلاسي
السيد/ مارتن ني إيدلمان
المهندس/ حمد سالم العامري
السيد/ خليفة عبدالله الرميثي

ابراء ذمة

يبريء مجلس الإدارة ذمة الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي من مسؤوليتهم فيما يتعلق بالمهام الموكلة إليهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م

بالتبابة عن مجلس الإدارة

١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي شركة الدار العقارية ش.م.ع.



تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة الدار العقارية ش.م.ع. («الشركة») وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ «المجموعة») والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2021، وكل من بيان الربح أو الخسارة الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة التي تشمل ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لتقارير المالية.

اساس الرأبي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين إلى جانب متطلبات السلوك الأخلاقي الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. ونعتقد بأن بيّات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد قمنا بمناقشة أمور التدقيق الرئيسية مع لجنة التدقيق، ولكنها لا تشمل جميع الأمور التي تم تحديدها من خلال تدقيقنا والتي تم مناقشتها مع لجنة التدقيق. في الصفحات التالية، قمنا بتوضيح أمور التدقيق الرئيسية التي تم تحديدها، وقمنا بإدراج ملخص بإجراءات التدقيق التي تم القيام بها لتناول تلك الأمور.

٢٠٢١م

٢٠٢٠م

٢٠١٩م

٢٠١٨م

٢٠١٧م

٢٠١٦م

٢٠١٥م

٢٠١٤م

٢٠١٣م

٢٠١٢م

٢٠١١م

٢٠١٠م

٢٠٠٩م

٢٠٠٨م

٢٠٠٧م

٢٠٠٦م

٢٠٠٥م

٢٠٠٤م

٢٠٠٣م

٢٠٠٢م

٢٠٠١م

٢٠٠٠م

١٩٩٩م

١٩٩٨م

١٩٩٧م

١٩٩٦م

١٩٩٥م

١٩٩٤م

١٩٩٣م

١٩٩٢م

١٩٩١م

١٩٩٠م

١٩٨٩م

١٩٨٨م

١٩٨٧م

١٩٨٦م

١٩٨٥م

١٩٨٤م

١٩٨٣م

١٩٨٢م

١٩٨١م

١٩٨٠م

١٩٧٩م

١٩٧٨م

١٩٧٧م

١٩٧٦م

١٩٧٥م

١٩٧٤م

١٩٧٣م

١٩٧٢م

١٩٧١م

١٩٧٠م

١٩٦٩م

١٩٦٨م

١٩٦٧م

١٩٦٦م

١٩٦٥م

١٩٦٤م

١٩٦٣م

١٩٦٢م

١٩٦١م

١٩٦٠م

١٩٥٩م

١٩٥٨م

١٩٥٧م

١٩٥٦م

١٩٥٥م

١٩٥٤م

١٩٥٣م

١٩٥٢م

١٩٥١م

١٩٥٠م

١٩٤٩م

١٩٤٨م

١٩٤٧م

١٩٤٦م